ٱلصَّارِمُ ٱلْمَشْهُور

عَلَىٰ جِنَايَاتِ ٱلْمُتَعَالِمِ ٱلْمَغْرُور

إعداد

بِلَال بن مَحْمُود عَدَّار الجَزَائِرِيّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد.

فإن مِن مفرزات الفتن: تصدر المتعالمين والأغمار في الساحة الدعوية، وتسلطهم علىٰ الأبرياء بالباطل، وهُم يَحسبون أنهم يحسنون صنعًا، وكان مِن معاول هدمهم: وسائل التواصل؛ يقذفون فيها البلايا كل حين، ويتداعون بينهم في نشرها.

وكان الرويبضات قديمًا إذا تكلموا؛ لم يَسمع بهم إلا من حولهم، فجاءت هذه الوسائل؛ فأصبح الواحد منهم يَخبط خبطة في المغرب فيُسمع صداها في المشرق، فإن كان له متابعون قد التحقوا بحسابه زمن فتنة، لكِون خبطاته لها عندهم رنة؛ تقوَّىٰ بهم، وحسب أنه المقدم المغوار وحامي الذِّمار، فتجده يطعن عالمًا، ويحذر من آخر، ويتطاول علىٰ هذا، ويفتري علىٰ ذاك، ويتكلم في كل أمر، ويعلق علىٰ أي حدث، وعدَّاد المتابعين والمشاهدات يزيد ووِزره في مزيد.

وفي الزمن الجميل كان الطلاب يزاحِمون العلماء في حِلقهم، فأصبح الآن بعض الأغمار يزاحمونهم في صفحاتهم علىٰ وسائل التواصل؛ بالتعليق عليهم بتعليقات السوء، التي لم يكن عالمٌ يظن أنه سيواجَه يومًا بمثلها.

وكنت في ردي السابق علىٰ صاحب حساب (الصواعق الخ) بعنوان: (**بطر الحق عند الحدادي المبرقع**)، دفعتُ في الحاشية ظلمَ أحد المتعالمين مِن مغاوير (تويتر)؛ ففزع سريعًا إلىٰ صفحته، وقذف منها منشورًا، وأعاد التغريد لحساب (الصواعق الخ)؛ الذي يندر ألا يعيد تغريداته، مع أنه هو لا يُعيد التغريد له؛ ولو من باب التواضع أو التشجيع.

ثم بعد ذلك غرَّد بتغريدات أخرىٰ.

وقد ذكر هذا المتعالم أنه سيرد علىٰ ما كتبته، وله ولغيره ذلك، لكن ليس له أن يحيد عن أبسط حقوق المردود عليه؛ كنقل كلامه، أو موضع الشاهد

منه، وعدم التقوُّل عليه، وترك شتمه وتعييره، وترك التسلل إلىٰ نيته، فإن جانب الإتيان بأبسط تلك الحقوق؛ فقد حاد عن القسط، وعدلَ عن العدل، ونادىٰ علىٰ نفسه بالعجز، ولم يكن لرده حظ من التوفيق.

وقد بدأ سلسلته، فقال فيها: (**فعزمت علىٰ قراءة ما سوده في شبهاته، وشمرت عن ساعد الجد للتعقيب علىٰ ما يستحق من تعقيب والإعراض عما سوىٰ ذلك خشية الإطالة**)؛ ولكن ساعِد جِدِّه لَم يُساعده، فأوقعه فِعلًا فيما خشيه من الإطالة، إذ انتظرته لأكثر من عشرين يومًا حتىٰ يُكمل ما وعد به، ولكنه لم يَفعل، فتوقف عند الجزء الثاني.

وقسَّمت الرد عليه إلىٰ خمسة مباحث:

المبحث الأول: أنموذج من طعنه في العلماء، وبيان تعالمه.

المبحث الثاني: تلاعبه بأصلين عظيمين من أصول أهل السنة والجماعة.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تلاعبه بأصل عقدي؛ وهو أنه لا يجوز الخروج علىٰ ولي الأمر الفاسق.

المطلب الثاني: تلاعبه بأصل ترك الأخذ عن أهل البدع، خاصة فيما يتعلق بمعتقد أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: وقوعه في الخيانات العلمية والمنهجية، وفي الأوهام والكذب، واستعماله التدليس.

المبحث الرابع: جناياته علىٰ الشيخ فركوس (الأخطاء الدفاعية).

المبحث الخامس: افتراءات عدوانية متنوعة.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذه الكتابة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وكتبه الفقير إلىٰ الله

بلال بن محمود عدّار الجزائري

المدينة النبوية

١٩/ ١/ ١٤٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المبحث الأول: أنموذج من طعنه في العلماء، وبيان تعالمه:

يعترف المتعالم في التغريدة الأولىٰ أن طعوناته في الشيخ سليمان إنما هي ردة فِعل. ويعترف أنه كان جافيًا معه، وأنه يستغفر الله ويتوب إليه.

أبو عائشة محمد قدور
@aouad_m
نبهني بعض خواص إخواني السلفيين أنهم التمسوا في كلامي الأخير عن الشيخ سليمان الرحيلي غلظة وشدة، وأني أسأت الأدب معه، فمن هذا المنبر أقول: إنما كان ذلك ردة فعل؛ ولكن ما أبردها على القلب أن يقول عواد: أستغفر الله وأتوب إليه مما بدر مني في حق الشيخ، وأرجو أن يعفو عني على هذا الجفاء.
٩:٤٢ م · ١٥ مايو ٢٣ · ٣٬٠٣٢ من المشاهدات

لكن؛ هل ثبت علىٰ كلامه؟

لَم يصبر إلا خمسة أيام؛ حتىٰ نزع إلىٰ طبعه، فاستفتح الطعن في الشيخ سليمان، بأن أعاد التغريد للحساب الذي ينذر ألا يعيد التغريد له، كما تقدم.

أبو عائشة محمد قدور فعاد تغريدها
الصواعق المرسلة على الاحتوائيين والصعافقة
@yXUTijXIDQddd5t
سبحان الله
منفذمخططات التغريبيين،المحرّف للقرآن الكريم،الطاعن في علمائنابأنهم أصحاب هوى لتحريمهم تعليق صورالملوك والاحتفالَ باليوم الوطني:«عالم موفّق»!!
والعالم الموفّق بإذن الله-نحسبه كذلك والله حسيبه تُشوَّه صورته ويُشوَّش على دعوته ويُلمز بأخس الحيوانات:«البغل»!!
٣:٥٠ ص · ٢٠ مايو ٢٣ · ٥٬١٢٥ من المشاهدات

وتقدم في الردود علىٰ الحدادي المبرقع بيان ما في تلك التغريدة الحقيرة من بلاقع.

ثم تابع المتعالم المغرور التعامل مع الشيخ سليمان بالصفات التي جاءت في تغريدته؛ مما وصفَ به نفسَه، أو وصفه به (بعض خواص إخوانه السلفيين)[1]؛ من ردود أفعاله، وسوء أدبه، وغلظته، و(شدته)؛ وذلك ضمن تغريدات كثيرة كسيرة، تدل علىٰ شيء مما تقدم من تعالمه وتحامله وغروره.

وآخر تغريدة وقفت عليها في حسابه التغريدة المرفقة:


أبو عائشة محمد قدور فعاد تغريدها
أبو عائشة محمد قدور @aouad_m · ٢٠ مايو
أتدري من فتح الطريق ومهدها لجمعة ولزهر وآيت علجت، وجرأهم على تبديع الشيخ محمد علي فركوس؟!
إنهم مشايخ الوجهة الشرقية، وعلى رأسهم سليمان الرحيلي - عفا الله عنا وعنهم -.
١٠ ٧ ٦٨ ٤٬٠٤٦

❁❁❁

(١) يلاحظ إضافة إلىٰ تعالمه: تشبعه باستعمال هذه العبارة التي يستخدمها بعض العلماء؛ كسماحة الشيخ ابن باز، رحمه الله.

المبحث الثاني: تلاعبه بأصلين عظيمين من أصول أهل السنة والجماعة:

المطلب الأول: تلاعبه بأصل عقدي؛ وهو الإجماع على أنه لا يجوز الخروج على ولي الأمر الفاسق:

غرد المتعالم بتغريدة، وأرفق معها الكلام الآتي: (إذا كان عدم جواز الخروج علىٰ ولاة الأمر، وهو أصل من أصول أهل السنة، قد تم تجويزه بضوابط وشروط، فكيف بمسألة الإنكار عليهم، لمصلحة، ولكيلا يضيع أصل الحق؟!)، ثم وضع معه هذا الكلام لسماحة الشيخ ابن باز، رحمه الله: (الخروج علىٰ الحكم محل نظر، فالنبي ﷺ قال: إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان. وهذا لا يكون إلا إذا وُجدت أمة قوة تستطيع إزالة الحكم الباطل. أما خروج الأفراد والناس العامة الذين يفسدون ولا يصلحون فلا يجوز خروجهم، هذا يضرون به الناس ولا ينفعونهم).اهـ

ثم قال في التغريدة: **(تنبيه وملاحظة طيبة، جزاك الله خيرا. ومنه يتبين جليًّا فساد قول جمعة أن: «أصول أهل السنة منضبطة فكيف يُجعل لها ضوابط وتخرج من الوضوح إلىٰ الإشكال» فأين تصنف من جعل ضوابط وشروطا للخروج علىٰ الحاكم؟! وهي مسألة أشد من الإنكار! أليس قد خالف أصلا من أصول أهل السنة والجماعة في زعمك؟!).**



ثم بعدها رأىٰ أنه تورط، فرقع تغريدته، فقال بعد أربع ساعات من التغريدة الأولىٰ: (إضافة توضيحية: فأين تصنف من جعل ضوابط وشروطا للخروج علىٰ الحاكم (الكافر).

ثم إن الرقعة التي ألحقها عاد عليها بالنقض، فغرد بعدها باثنتي عشرة ساعة يقول: (**وقد نفىٰ جمع من المتقدمين؛ كأبي حنيفة وابن حزم والقاضي عياض وغيرهم دعوىٰ الاعتداد بالإجماع علىٰ هذا الأصل (المزعوم)، واستعظموا[١] ذلك جدًّا، وشنعوا علىٰ من قال به، وذموه.**

وقد عجبت كثيرا من صدور هذا التشنيع والنكير من ابن حزم، فإنه قد عرف بالولاء لبني أمية أشد الولاء!، والله أعلم). اهـ.

ومناقشة مصائبه تكون كالتالي:

أولا: الأصل الذي يذكره أهل السنة والجماعة هو عدم الخروج علىٰ الحاكم الفاسق، أما الحاكم الكافر فالواجب إزالته بالشروط الشرعية؛ من تحقق كفره أولا بأن يكون بواحًا، ومن القدرة، وعدم ترتب مفسدة أكبر، أما الحاكم الفاسق فلا يُخرج عليه مطلقًا[٢].

فالكلام الذي نقله المتعالم عن غيره مبني علىٰ الخلط بين المسألتين، أنتج هجينًا، ثم قاس عليه قائله مسألة الإنكار العلني، فتولدت فكرة هجينة أخرىٰ، مشوهة من رأسها إلىٰ أخمص قدميها، ففرح المتعالم بتلك الفكرة، ودعمها بنقل كلام الشيخ ابن باز، رحمه الله، وهو يتكلم عن الحاكم الكافر.

---

(١) هو كتبها (واستعضموا)، ويا عظيم جنايته علىٰ اللغة العربية!! ويا عظيم بُعد المسافة بين حرف الضاد والظاء في لوحة المفاتيح؛ سواء في الكمبيوتر أو في الجوال!!

(٢) قال شيخنا العلامة صالح الفوزان، حفظه الله: (وأمّا التعامل مع الحاكم الكافر؛ فهذا يختلف باختلاف الأحوال: فإن كان في المسلمين قوَّةٌ، وفيهم استطاعة لمقاتلته وتنحيته عن الحكم وإيجاد حاكم مسلم؛ **فإنه يجب عليهم ذلك**، وهذا من الجهاد في سبيل الله. أمّا إذا كانوا لا يستطيعون إزالته؛ فلا يجوز لهم أن يَتَحَرَّشوا بالظَّلَمة الكفرة؛ لأنَّ هذا يعود علىٰ المسلمين بالضَّرر والإبادة، والنبي ﷺ عاش في مكة ثلاثة عشرة سنة بعد البعثة، والولاية للكفَّار، ومع من أسلم من أصحابه، ولم يُنازلوا الكفَّار، بل كانوا منهيِّين عن قتال الكفَّار في هذه الحقبة، ولم يُؤمَر بالقتال إلا بعدما هاجر ﷺ وصار له دولةٌ وجماعةٌ يستطيع بهم أن يُقاتل الكفَّار).

ثانيًا: زيادته التوضيحية لم يزد إلا أن أبان بها علىٰ مقدار تسرعه، وهي وإن كانت أخرجته من ورطة صاحبه التي أيَّدها أولا؛ إلا أنها لا تسعفه في القياس الذي نقله وفرح به، فهل رأىٰ أن الشيخ فركوسًا لمَّا تكلم في الإنكار العلني علىٰ الحاكم كان يقصد الحاكم المسلم؟ أو الحاكم -الذي أضاف له المتعالم الزيادة التوضيحية- (الكافر)؟!

ثالثًا: بعد ذلك رجع وقال: (**وقد نفىٰ جمع من المتقدمين؛ كأبي حنيفة وابن حزم والقاضي عياض وغيرهم دعوىٰ الاعتداد بالإجماع علىٰ هذا الأصل (المزعوم)، واستعظموا ذلك جدا، وشنعوا علىٰ من قال به، وذموه.**

وقد عجبت كثيرا من صدور هذا التشنيع والنكير من ابن حزم فإنه قد عرف بالولاء لبني أمية أشد الولاء!، والله أعلم).

يقصد المتعالم أن أبا حنيفة وابن حزم والقاضي عياض وغيرهم؛ نفوا انعقاد الإجماع علىٰ أنه لا يجوز الخروج علىٰ ولي الأمر الفاسق، وأنهم استعظموا جدًّا نقل ذلك الإجماع، وشنعوا علىٰ من قال به.

وهذا الذي شنعوا عليه هو أصل من أصول أهل السنة والجماعة، وقد سماه المتعالم: الأصل (المزعوم)، نسأل الله السلامة والعافية!!

والمتعالم المغرور ماذا فَعل؟ لمَّا انتقض عليه القياس السابق؛ رأىٰ أن ينظر مسلكًا آخر لتحقيقه، ففكر وقدر، فتفتق ذهنه بهذه الفائدة؛ وهو أنه إذا كان هؤلاء العلماء الثلاثة نفوا الإجماع علىٰ ما تقدم من أنه لا يجوز الخروج علىٰ ولي الأمر الفاسق، فمِن باب أَولىٰ نفي أن من وقع في الإنكار العلني قد خالف أصلا من أصول أهل السنة والجماعة.

وبمعنىٰ آخر: إذا كان أصل المسألة -أي الخروج علىٰ ولي الأمر الفاسق- هو في الحقيقة ليس أصلا، فكيف يكون فرعها -أي الإنكار العلني- أصلا؟!

وهكذا لأجل أن ينصر الشيخ فركوسًا نقض أصلا من أصول أهل السنة والجماعة؛ وهو عدم جواز الخروج علىٰ ولاة الجور.

رابعًا: لينقض هذا الأصل المعروف، نقل عن أبي حنيفة، وهو كان يرىٰ السيف[1]، ونقل عن ابن حزم إنكاره للإجماع، وذلك في كتابه (مراتب

(١) قال رجل لابن المبارك ونحن عنده: «إنَّ أبا حنيفة كان مرجئًا يرىٰ السيف، فلم يُنكر =

الإجماع)[١].

وأما ما ذكره عن القاضي عياض؛ فإن كلامه في شرح مسلم للنووي[٢]، وقد حكىٰ ما وقع من الاعتراض علىٰ من ادعىٰ الإجماع، ثم ذكر أنه قيل: إنه كان الخلاف أولا، ثم وقع الإجماع علىٰ منع الخروج عليهم.

ومعلوم أن الخوارج والتكفيريين والحزبيين إنما يستدلون بمثل هذه النقول؛ لأجل الخروج ولأجل للمظاهرات وغيرها، ويتركون إجماع أهل السنة والجامعة علىٰ تحريم ذلك، كما وقع فيما سُمي زورًا بالربيع العربي.

وهكذا جناية هذا المتعالم وأمثاله، وتدرجهم في الباطل، ونقضهم لأصولٍ في عقيدة أهل السنة والجماعة؛ من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

وفي (قراءة في فتاوىٰ الإنكار العلني) تحذير من مثل هذا المسلك الوخيم[٣].

عليه ذلكَ ابنُ المبارك». وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبا يوسف، يقول: كان أبو حنيفة يرىٰ السيف، قلت: فأنت؟ قال: معاذ الله. وقال الأوزاعي: «احتملنا عن أبي حنيفة كذا وعقد بأصبعه، واحتملنا عنه كذا وعقد بأصبعه الثانية، واحتملنا عنه كذا وعقد بأصبعه الثالثة العيوبَ، حتىٰ جاء بالسيف علىٰ أمة محمد ﷺ، فلما جاء بالسيف علىٰ أمة محمد ﷺ لم نقدر أن نحتمله». انظر: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٥٨).

(١) قال فيه: (ورأيت لبعض من ينسب نفسه للإمامة والكلام فِي الدين ونصب لذلِك طوائفه من المسلمين فصولا ذكر فِيها الإجماع، فأتىٰ بِكلام لو سكت عنه لكان أسلم له فِي أخراه بل الخرس كان أسلم له وهو ابن مجاهِد البصري الطائِي لا المقرِئ، فإنه أتىٰ فِيما ادعىٰ فِيهِ الإجماع أنهم أجمعوا علىٰ ألا يخرج علىٰ أئِمة الجور، فاستعظمت ذلِك، ولعمري إنه عظِيم أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كافِر، فيلقي هذا إلىٰ الناس ...).

(٢) قال النووي: (قال القاضي: وقد ادعىٰ أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع، وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وبن الزبير وأهل المدينة علىٰ بني أمية، وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول علىٰ الحجاج مع بن الأشعث، وتأول هذا القائل قوله **(أن لا ننازع الأمر أهله)** في أئمة العدل، وحجة الجمهور أن قيامهم علىٰ الحجاج ليس بمجرد الفسق، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر. قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولا، ثم حصل الإجماع علىٰ منع الخروج عليهم، والله أعلم).

(٣) وفيها مع زيادة بين عارضتين: (**والجهة الثالثة**: أن وضع الضوابط إذا لم تكن مستندة إلىٰ دليل، أو إذا كان فتح بابها قد يجر إلىٰ ما بعده؛ فإنها تكون غير معتبرة، وكمثال علىٰ ذلك ما ذكره محمد رشيد في مسألة عزل الإمام الجائر، فقال: (وقد تقدم التحقيق في المسألة، ونصوص المحققين فيها، وملخصه: أن أهل الحل والعقد يجب عليهم مقاومة الظلم والجور، والإنكار علىٰ أهله بالفعل، **وإزالة سلطانهم الجائر ولو بالقتال، إذا ثبت عندهم أن المصلحة في ذلك هي الراجحة، والمفسدة هي المرجوحة**).

=

قول المتعالم: (**وقد عجبت كثيرًا من صدور هذا التشنيع والنكير من ابن حزم فإنه قد عرف بالولاء لبني أمية أشد الولاء!، والله أعلم**).

وهذه علامة واضحة علىٰ تعالمه، يقول عن ابن حزم: (عجبت كثيرًا)، علىٰ طريقة بعض العلماء في التعبير، وهو الأعجوبة التي لا ينقضي العجب منها!!

❁❁❁

المطلب الثاني: تلاعبه بأصل ترك الأخذ عن أهل البدع، خاصة فيما يتعلق بمعتقد أهل السنة والجماعة.

كتب المتعالم ثريدًا بعنوان: (**في حكم الإنكار العلني علىٰ ولاة الأمور**)، ونقل عن العز بن عبد السلام، وهو من أئمة الأشاعرة، وينتسب إلىٰ الصوفية[(١)]، وهو معروف بعدائه الشديد لأهل السنة.

والكلام المنقول عنه مأخوذ من موضع كان فيه العز بن عبد السلام يقرر عقيدة الأشاعرة في كلام الله عز وجل، وينتصر لها، ويرد علىٰ الحنابلة -وهو يسميهم الحشوية- ردًّا شنيعًا[(٢)].

زِدْ علىٰ ذلك أن كلامه الذي نقله عنه المتعالم كان ضمن سَردٍ لواقعة نتج عنها تغير عقيدة ولي الأمر، وهو الملك الأشرف، فبعد أن كان علىٰ عقيدة السلف أصبح يناصر العقيدة الأشعرية، وقد كتب العز إليه يؤلبه علىٰ الحنابلة[(٣)]، وحصل بذلك بلاء شديد علىٰ أهل السنة.

[«الخلافة» ص ٤٩].

فأجاز [لأهل الحل والعقد] نصب القتال لعزل الإمام الجائر، إذا ثبت أن المصلحة في ذلك هي الراجحة، والمفسدة هي المرجوحة، مع وجود نص في المسألة قد ذكره من قبل، وهو قول النبي ﷺ: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم فيه من الله برهان**»، [أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٧٠٩)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه]، ومخالفة كلامه لعقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب). اهـ.

(١) قال السبكي: (وذكر – يعني القاضي عز الدين الهكاري- أن الشيخ عز الدين لبس خرقة التصوف من الشيخ شهاب الدين السهروردي وأخذ عنه... وقد كانت للشيخ عز الدين اليد الطولىٰ في التصوف، وتصانيفه قاضية بذلك). «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٨/ ٢١٤).

(٢) انظر كلامه في ص ٣٧.

(٣) كتب إليه يقول: (الذي نعتقد في السلطان أنه إذا ظهر له الحق يرجع إليه، وأنه يعاقب من =

وكل ما تقدم ذِكرُه نقله المتعالم عن تاج الدين السبكي؛ وهو أشعري، معروف بعدائه الشديد لعقيدة السلف، وعدائه الشديد لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، تبعًا لوالده تقي الدين السبكي.

ونقل الكاتب -أيضًا- عن أبي حامد الغزالي الأشعري الصوفي.

ثم بعد ذلك أصر في تغريدة أخرىٰ علىٰ إعادة النقل عن العز بن عبد السلام، وأرفق نقله بكلام شيخنا العلامة صالح الفوزان -حفظه الله- في جوابه عن سبب تسمية العز بسلطان العلماء؛ تترسًا به، وتبريرًا للنقل السابق واللاحق عنه.

ثم إن شيخنا الفوزان سُئل عن كلامه الذي أرفقه المغرد حول العز ابن عبد السلام؛ فأجاب أن من أراد الإنكار العلني علىٰ الولاة؛ فليفعل مثل العز، بأن يذهب عند الولاة، وينكر عليهم أمامهم، وبيَّن شيخنا ما هو معروف عنه -حفظه الله- من منع الإنكار العلني.

وهذا المتعالم يتترس بكلام شيخنا الأول، ويخفي كلامه الأخير، ثم لا يأخذ ما نقله عن العز -وهو قرر الإنكار العلني أمام الولاة-، ولا يأخذ بتقرير الشيخ الفوزان في منع الإنكار العلني!! وهذه علامة واضحة علىٰ اتباع الهوىٰ.

ولا بأس مع كل هذه الخيانات أن تجده يدندن علىٰ سلوك الاجتهاد وترك التقليد، ولا بأس عنده أن يتترس بالوجهة التقليدية المشرقية، وهو صاحب سلسلة: (الجهوية في الردود العلمية).

وتقدم صنيعه لإبطال أصل من أصول أهل السنة والجماعة؛ بالنقل عمن ثبت خطؤه في ذلك.

❁❁❁

موه الباطل عليه، وهو أولىٰ الناس بموافقة والده السلطان الملك العادل، تغمده الله برحمته ورضوانه، فإنه عزر جماعة من أعيان الحنابلة المبتدعة تعزيرًا بليغًا رادعًا، وبدَّع بهم، وأهانهم). «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٨/ ٢٣٠).

المبحث الثالث: وقوعه في الخيانات العلمية والمنهجية وفي الأوهام والكذب، واستعماله التدليس:

وبيان ذلك كالتالي:

١ – نشر ثريدًا بعنوان: (في حكم الإنكار العلني على ولاة الأمر)، أتى فيه بخيانات علمية ومنهجية، منها:

الخيانة الأولى: الإجمال في مقام التفصيل، فوضع عنوانًا مُجملًا: **(في حكم الإنكار العلني على ولاة الأمر)**، وهو يحتمل الإنكار العلني على الولاة في حضورهم فقط، ويحتمل أن يكون في حضورهم وفي غيابهم، وأدرج تحته تقريرات العلماء؛ والتي تناولت الإنكار العلني في حضور ولي الأمر –وهو غالبها–، والإنكار العلني في غيبته، والإنكار سرًّا[١].

الخيانة الثانية: كذبَ على الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله؛ إذ جعله ضمن القائلين بالإنكار العلني، وهو إنما يقول بالإنكار السري[٢].

الخيانة الثالثة: كذبَ على الإمامين: ابن باز وابن عثيمين، رحمهما الله؛ في نسبة الإنكار العلني في (غيبة) ولاة الأمور إليهما!![٣].[٤].

الخيانة الرابعة: نقلَ في ثريده كلام الشيخ فركوس الذي قرر فيه الإنكار في الحضور، ولم ينقل تقريره للإنكار العلني في الغيبة في بقية فتاويه[٥].

وذلك يَحصلُ به التلبيس من جهتين:

الأولى: التلبيس على من لم يكن مُلِمًّا بالمسألة، ينتج عنه القول بموافقة تقرير الشيخ فركوس للتقارير التي نقلها في ثريده عن العلماء الذين يقولون

(١) وزعم أنه فعل ذلك ليرد على الشيخ جمعة، وسيأتي مناقشته في ذلك الزعم في الصفحة التالية.
(٢) انظر تفصيل ذلك في (شبهات تدور) (١–ب)، ص ٢٧.
(٣) لا يقتصر الكذب على العالم أنه نقل تقرير لم يقل به، بل يدخل فيه أيضًا: التدليس في النقل عنه؛ بأخذ كلامه المتشابه، وترك كلامه الواضح الذي قرره وكرره في عدة مناسبات، ثم ينتج عن ذلك نسبة قول لعالم أفضى إلى ربه، وكان معروفًا بالقول بضده.
(٤) انظر تفصيل ذلك في الجزء الأول والخامس من (شبهات تدور).
(٥) فنقلَ عنه في الثريد ما يلي: «أما إذا لم يمكن وعظهم سرًّا في إزالة منكر وقعوا فيه علنًا، وغلب على الظن تحصيل الخير بالإنكار العلني من غير ترتب أيّ مفسدة فإنه يجوز ـ والحال هذه ـ نصيحتهم والإنكار عليهم علنا دون هتك ولا تعيير ولا تشنيعٍ»).

بالإنكار العلني على الولاة حال حضورهم لا في غيبتهم.

والجهة الثانية: أنه إذا اعتُرض على صنيعه، أمكن أن يقول: لم أقُل إنهم وافقوا الشيخ فركوسًا في الغيبة، وإنما وافقوه في الحضور؛ إذ هو اقتصر على ذكر تقرير الشيخ في الحضور لا في الغيبة.

وهو الآن يُصرح بظربٍ ثالثٍ من التلبيس؛ فزعم أنه إنما جمع الثريد ليرد على الشيخ جمعة!!

الخيانة الخامسة: وقد تقدمت؛ وهي النقل عن بعض رؤوس المبتدعة؛ كالعز بن عبد السلام والغزالي.

الخيانة السادسة: وهي تترسه بكلام شيخنا الفوزان -حفظه الله- في كلامه على العز، وإخفاؤه لكلامه الآخر الذي يبين فيه كلامه الأول من بيان الطريقة الصحيحة للإنكار.

فهذه ستُّ خيانات، كل واحدة منها تكفي في بيان اتباعه للهوى، وتضييعه للأمانة العلمية، ثم يأتي ويقول عني: المميع بحق، وهو المميع بامتياز والمضيع بحق لقواعد البحث العلمي النزيه، ولأبسط أصول المنهج السلفي في التلقي والتبليغ.

❁❁❁

٢- زعمه أن ما جمعه في ثريده كان الغرض منه الرد على الشيخ جمعة(١):

ويقال جوابًا على زعمه:

١- هو جمعَ أقوالا لتسعة عشر عالمًا، وقد قسمتها في (شبهات تدور ج ١) إلى ثلاثة أقسام، ويتضح مع التقسيم أن القائلين بالإنكار في الغيبة هم ثلاثة معاصرين، من بينهم الشيخ فركوس، والقائلين بالإنكار في الحضور خمسة

(١) وذلك بقوله: (ختامًا هل حقًّا لا تدري لم جمعت بين من أجاز الإنكار في الحضرة والغيبة في منشور واحد؟ عجيب، ولكن لا بأس أجيبك لأن من تشيخه قد زعم أن الشيخ فركوس خالف أصلا من أصول أهل السنة، وهو حديث عياض: «فلا يبده علانية»، يعني يبده سرًّا فقط، لا بحضرته ولا بغيبته! فكل من خرج عن هذا القيد فقد ابتدع في دين الله وخالف أصلا - كما زعم الكذوب جمعة-، فجمعت القولين لأبين أن المسألة ليس كما زعم).

عشر، وواحد قال بالسر.

٢- يتعجب مني أنني انتقدته في جمعه المذكور، بما ذكره من تعليل وهو يَعلم أنه لم يذكره في ثريده، ولا حتىٰ أومأ إليه، ولستُ مثله في التسلل إلىٰ النيات، فليدع مقصده في جيبه، فإن الحكم يكون علىٰ عمله لا علىٰ مقصده.

٣- مع أنه لا تأتيه فرصة ليرد علىٰ الشيخ جمعة باسمه إلا ويقتنصها، ولكن في جمعه ذاك أخذه الورع أو لحقه النسيان؛ فلم يذكره، ولا حتىٰ أشار إلىٰ اتهامه للشيخ فركوس بأنه خالف أصلا من أصول السنة، ثم جاء بعد سنة وشهرين وتَذَكَّر ذلك!!

٤- يزعم أنه فَعل ذلك، وهو إنما صرح أن غرضه هو جمع أقوال ومواقف العلماء المتأخرين والمتقدمين[(١)]، وليس كما يدعيه الآن من أنه جمع بين من يرىٰ الإنكار في الحضور والغيبة، إذ المعلوم أن أكثر من عارض الشيخ فركوسًا إنما عارضه في الإنكار العلني في غيبة ولاة الأمور.

٥- وأخيرًا، هل يُصدَّق بعد ذلك في زعمه، وخاصة أنه قد تلبس بالخيانات العلمية المتقدم ذكرها؟!!

❁❁❁

٣- زعمه أنني أطعن في آثار الصحابة التي استدل بها الشيخ فركوس[(٢)]:

أولا: تناولت في (القراءة) آثار الصحابة، وقسمتها إلىٰ أقسام، علىٰ حسب ورودها، لا كما ذكر الشيخ أنها كانت في غيبة ولي الأمر[(٣)].

---

(١) حيث قال: (تحت هذا الشريد جمعت لك أقوال ومواقف علماء من المتأخرين: كابن باز، ....).

(٢) وذلك بقوله في تغريدة: (**جعل يطعن - سواء شعر أم لم يشعر - في آثار الصحابة التي استدل بها الشيخ، واصفا إياها بأنها اجتهادات منهم، هكذا بهذا الجفاء وبهذه الفظاظة، وكأنه يصف اجتهاد متأخر، وليته أتىٰ بمن أنكر ذاك ـ فضلا أن يأتي بمن خطأهم فيه؛ سواء من الصحابة أو من سائر العلماء، وبينه وبين أن يأتي بذلك نتف حاجبيه أو شعيرات رأسه**).

(٣) ١- ذكرتُ أن الشيخ فركوسًا استدل علىٰ الإنكار العلني في غيبة ولي الأمر بثمانية آثار، وقد قسمتها كالتالي:

أ- أثران كان الإنكار فيهما بحضور ولي الأمر، وليس في غيابه.

ب- ستة آثار تدخل في المسائل الاجتهادية؛ مع حضور ولي الأمر، أو في غيابه.

٢- ذكرت أن الشيخ استدل بأربعة آثار علىٰ جواز الإنكار العلني، وهي تدخل في باب =

ولم أذكر -كما يزعمه هذا المفتري-: أن الصحابة اجتهدوا في الإنكار علىٰ ولي الأمر، وهم مخطئون في إنكارهم، فإن كان صادقًا؛ فليبرز كلامي، وإن نكل؛ فليتحمل وزر ما قذف به، فإني لا أحله.

وربما أن منشأ سوء فهمه: أنه رأىٰ أنني قلت: (ستة آثار تدخل في المسائل الاجتهادية)، ففهم أن (الاجتهادية) بمعنىٰ أن الصحابة -رضي الله عنهم- اجتهدوا في الإنكار علىٰ الولاة، وأخطأوا فيه، وهي إنما معناها: أنهم تكلموا في مسائل اجتهادية فقهية، وهي لا تدخل في باب الإنكار علىٰ الولاة.

وبينتُ ذلك من كلام الشيخ فركوس نفسه[1].

والقاعدة التي ذكرها الشيخ فركوس يُردُّ بها علىٰ جميع مَن يذكر الآثار الواردة في المسائل الفقهية الاجتهادية التي كانت بين الصحابة وولاتهم، ويُدخلها عنوة في باب إنكار المنكر عليهم.

ثانيًا: مَن الأحق بالإنكار عليه؛ آلذي أرجع الآثار إلىٰ نطاق بحثها الصحيح؟ أم الذين يريدون أن يصوروا للناس -شعروا أو لم يشعروا- أنه كانت هناك

الإنكار السري.

٣- تناولت الكلام الذي نقله الشيخ فركوس عن الإمام ابن القيم ﵀ في إنكارات الصحابة ﵃، وبينت أنها جميعًا كانت أمام ولاة الأمور.

٤- ذكرت آثارًا عن بعض الصحابة ﵃، تبين منهجهم في الإنكار علىٰ الولاة حال غيابهم، لم يذكرها الشيخ في فتاويه.

(١) وهو قوله في الكلمة الشهرية رقم (٧٦): خطورة التأصيل قبل التأهيل:
(القول بأنَّ مسائل الخلاف لا إنكار فيها؛ ليس بصحيح، كما بيَّن ذلك ابن القيِّم في «إعلام الموقِّعين» أتمَّ البيان، فحاصل ذلك أنه يُفرِّق بين المسائلِ الاجتهادية والمسائل الخلافية، ففي المسائل الخلافية؛ فإنه يجب الإنكار علىٰ المخالف في قولٍ يخالف سنَّةً ثابتةً أو إجماعًا شائعًا، وكذلك يجب الإنكار علىٰ العمل المخالف للسنَّة أو الإجماع بحسب درجات إنكار المنكر.
أمَّا المسائل الاجتهادية: فلا يجوز الإنكار فيها علىٰ المخالف إلاَّ بعد بيان الحجَّة وإيضاح المحجَّة). اهـ كلامه.
فالآثار الستة التي احتج بها الشيخ -وهي تدخل في باب الاجتهاد-؛ لم تُبيَّن فيها الحجة لولي الأمر، ثم استمر علىٰ رأيه، فلا يقال عنها أصلا -علىٰ ما ذكره الشيخ-: إنه وقع فيها إنكار.
بل إن أحدها، وهو أثر ابن عباس مع علي ﵄؛ في تحريقه المرتدين بالنار، وقع أن عليًّا -رضي الله عنه- لمَّا بلغه قول ابن عباس -رضي الله عنهما-، واحتجاجه بالحديث؛ رجع إلىٰ قوله.

إنكارات كثيرة وخلافات بين الصحابة وولاة أمورهم من الصحابة؛ بالاستكثار من ذكر المسائل الفقهية، وإدخالها عنوة في باب الإنكار علىٰ الولاة.

والشيخ فركوس قرر في فتاويه الأربعة الأولىٰ: أن الأصل في الإنكار أن يكون سرًّا، فإن تعذر فيلجأ إلىٰ العلن(١)، وأن الأصل في العلن أن يكون أمام ولي الأمر، ويجوز أن يكون في غيبته.

لكن بإدخال الآثار التي تتناول المسائل الفقهية الاجتهادية في الإنكار العلني في غيبة الولاة؛ فيصبح الإنكار العلني في الغيبة هو الأصل، إذ إن الآثار فيه كثيرة.

ومثله إدخال الآثار التي وردت في مسائل فقهية اجتهادية في الإنكار العلني علىٰ الولاة في حضرتهم.

والحق أن الآثار الواردة في المسائل الاجتهادية لا تدخل في باب الإنكار علىٰ الولاة؛ لا في الحضور ولا في الغيبة.

وهكذا تنقلب الموازين، ويقع ذلك حتىٰ مع العلماء، كما سيأتي فيما يتعلق بالإمامين: ابن باز وابن عثيمين، رحمهما الله.

ثالثًا: كتبت بحثًا بعنوان: **(الهدي المأثور عن أعلام الصحابة في الإنكار علىٰ ولاة الأمور)**، جمعتُ فيه هدي ثلاثة من الصحابة الذين اشتهروا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهُم: هشام بن حكيم، وعبادة بن الصامت، وأبو سعيد الخدري. رضي الله عنهم.

رابعًا: تكلمت في مقدمة (القراءة) ص ٩ عن عظيم منزلة الصحابة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقيامهم بذلك حق قيام.

خامسًا: هل مَن يُخصص بحثًا لهدي ثلاثةٍ مِن أعلام الصحابة -رضي الله عنهم- في المسألة، ويضع آثار الصحابة التي ذكرها الشيخ فركوس في نطاق بحثها الصحيح؛ رجوعًا في كل ذلك إلىٰ كُتب العلماء، ويثني علىٰ

(١) ثم تراجع في (الفتوىٰ الخامسة) عن هذا الضابط، وذلك بقوله: (هذا، ولو استدل ـ من جهةٍ أخرىٰ ـ بأثر ابن عباس مع علي رضي الله عنهما علىٰ أنه لا يشترط في الإنكار العلني تعذر الإنكار السري، بل يكفي في مشروعية الإنكار العلني انتفاء المفسدة لما كان معناه بعيدًا، علمًا أنَّ هذا المعنىٰ مِنَ الإنكار العلنيِّ عند خُلُوِّ المفسدةِ والتَّهلكة قد أَقرَّه كثيرٌ مِنَ الصَّحابة الكرام).

الصحابة في هذا الباب؛ يأتي من لا حياء له، ليقول له: إنك تعاملت مع آثار الصحابة التي ذكرها الشيخ فركوس بجفاء وفظاظة؟!!

سبحانك هذا بهتان عظيم!! وكبُرت كلمات قبيحات تخرج مِن فيه!!

سادسًا: لينظُر هو كيف تعامل مع حديث عياض بن غنم رضي الله عنه المرفوع؛ فلأجل أن يَنصر فتوىٰ الشيخ فركوس ذهب يدندن علىٰ تضعيف الحديث[١]، -وهو الضعيف الذي لا يُدرىٰ متىٰ وكيف ينجبر-، مع أن الشيخ فركوسًا رأىٰ صحته، بل وجعله قاعدة في أن الأصل في النصيحة أن تكون سرًّا، وأن الإعلان بها ينتقل له إذا تعذر السر، وكانت في ذلك مصلحة.

وهو في حدود علمي أول مَن تجاسر علىٰ ذلك، وقد ذكرت تغريدتيه في (القراءة) ص ١٠٣ من غير ذكر اسمه.

❁❁❁

٤- زعمه أن ما كتبته هو شبهات، وفيه تكرار للفقرات[٢]:

أولا: إذا كان يقصد أن ما كتبته هو شبهات، فقد حكم علىٰ شيء لم يطلع عليه إلا اطلاعًا سريعًا علىٰ فقرات منه، وأنه عازم علىٰ قراءة ما كتبته؛ ولكن قبل ذلك لا بأس أن يقول: إنه شبهات!! وفيه إطناب وتكرار مُمل للفقرات!!

فهلَّا صبر حتىٰ يقرأ ثم يَحكُم؟!! أم أنه قلد غيره في هذا الحكم، فقدم التقليد علىٰ الاجتهاد بداعي العجلة في الرد ولمجرد الرد؟!![٣].

---

(١) وكان ذلك ضمن تغريدين:
(التغريدة الأولىٰ: (من أراد أن ينصح لذي سلطان، فلا يبده علانية): الشيخ عبد العزيز ابن باز: ليس هذا بحديث، هذا لا أصل له.
والتغريدة الثانية: الشيخ مقبل الوادعي: (وأما حديث: (من كانت له نصيحة لذي سلطان فلينصحه سرًّا) فإنه حديث ضعيف. [الأجوبة الحضرمية]). انتهىٰ نقل تغريدتيه.
تنبيه: ذكرت في (القراءة) أن استدلال سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله بالحديث في مجموع فتاويه، يدل علىٰ تراجعه عن تضعيف الحديث.

(٢) وذلك في قوله: (**فعزمت علىٰ قراءة ما سوده في شبهاته، وشمرت عن ساعد الجد للتعقيب علىٰ ما يستحق من تعقيب، والإعراض عما سوىٰ ذلك خشية الإطالة، لأن الملاحظ من كتابته -أصلحه الله- الإطناب في الكلام، والتكرار الممل للفقرات**).

(٣) وبيانه: أنه قال: (**أما سبب عزوف مرقم هذه الحروف؛ هو أنّ المسود ـ عفا الله عنا وعنه ـ**
=

ثانيًا: غرضه من هذه الضربة الاستباقية: أن يتنصل من نقل كلامي بحروفه، ليخلو له الجو بعد ذلك، ويسهل عليه نسبة أمور لي لم أقلها؛ ليلبس بها، ثم يبني عليها نتائجَ وأحكامًا، وقد فعل ذلك عدة مرات.

ثالثًا: ألم يلحظ هو أن الشيخ فركوسًا كتب في المسألة خمسَ فتاوىٰ، كرر فيها فقرات، وعدَّل، وأضاف ضوابط وحذف، ووقع تعارضٌ في بعض المواطن، وإذا أراد أن يقف علىٰ ذلك فليقرأ (القراءة)، و(قراءة في الفتوىٰ الخامسة للشيخ)، و(تأملات في منهج الشيخ فركوس في فتاوىٰ الإنكار العلني علىٰ الولاة).

❖❖❖

٥- زعمه أنني صرحت في (القراءة) أن مسألة الإنكار العلني هي راجح ومرجوح[١]:

أولا: ليذكر الموضع الذي صرحتُ فيه -أو حتىٰ أومأت فيه، أو عرَّضت فيه- بأنّ المسألة بين راجح ومرجوح، وذلك في جميع ما كتبته!!

ثانيًا: وقوله: (**فلا أدري لِم ضاق عطن المتعالم، وأقحم نفسه في هذا المعترك الضيق**): هو يلومني علىٰ أن أقحمت نفسي فيما سماه (المعترك الضيق)، وهو لا غضاضة عنده أن يتقحَّمه إلىٰ الأذقان.

ثم ما هو هذا (المعترك الضيق)؟! والأمر لا يعدو أن يكون مسألة كان يعرفها بالضرورة كل سلفي؛ صغيرهم وكبيرهم، عالمهم وجاهلهم، إلىٰ أن حدث القول الأخير الذي جعل المسألة من (المعترك الضيق).

❖❖❖

---

(١) وأنقل باختصار ما قاله عني: (صرَّح بأنَّ المسألة بين راجح ومرجوح ... لأن المقام - عنده - مقام ترجيح، والمعلوم أن الشيخ فركوس أهل للاجتهاد ... فلا أدري لم ضاق عطن المتعالم وأقحم نفسه في هذا المعترك الضيق).

صرّح بأنّ المسألة بين راجح ومرجوح، ولم يتعرض للشيخ - فيما يظهر - بتبديع أو إخراج من السلفية)، ثم قال: (والتي قد كنت اطلعت علىٰ فقرات منها اطلاعا سريعًا)، ثم قال: (فعزمتُ علىٰ قراءة ما سوده في شبهاته)، ثم قال: (لأن الملاحظ من كتابته -أصلحه الله- الإطناب في الكلام، والتكرار الممل للفقرات).

٦- زعمه أنني اتهمته بالكذب علىٰ العلماء في تجويزهم للإنكار العلني[(١)]:

أولا: قد قيل: أثبت العرش، ثم انقش.

فسوء الفهم لا يفارق هذا المتعالم، فليأت بكلامي بحروفه ليثبت ما يزعمه.

وسأوفر عليه الجهد، وأنقل له في الحاشية كلامي الذي زعم أنه طويل ممل، ليستخرج منه هذا الفهم السقيم[(٢)].

فإن كان لا يفهم الكلام وطرق البحث، فما حيلتي معه؟

ثم ظهر لي أنه لم يؤت من سوء الفهم، وإنما أتي من سوء القصد؛ وذلك أنه لما ذكرت له عبارة: (**والكذب علىٰ العلماء**)، فسَّرها علىٰ هواه بما تقدم، من أن قصدي أنني قلت إنه كذب في نسبة الإنكار العلني (مطلقًا) لهم. ولمَّا ذكرت له عبارة: (الكذب علىٰ الإمامين ابن باز وابن عثيمين، رحمهما الله،

---

(١) وذلك بقوله: (**نقض دعوىٰ الكذب علىٰ العلماء في تجويزهم للإنكار العلني: وسبب هذه الدعوىٰ الزائفة أني وضعت عنوانا مقتبسا من الفتوىٰ الأولىٰ لفضيلة الشيخ محمد علي فركوس المعنونة بـ «في حكم الإنكار العلني علىٰ ولاة الأمر»، فراح - المتعالم - يرميني بالكذب علىٰ العلماء**).

(٢) قلت في (بطر الحق عند الحدادي المبرقع)، ص ١٤ حاشية (١) ما يلي:
(يتكلم عن المروءة؛ وقد غرد بمجموعة تغريدات بعنوان (في حكم الإنكار العلني علىٰ ولاة الأمر)، ثم تناقلته عنه إحدىٰ القنوات وغيرها، فرددت عليه في خمسين صفحة في (شبهات تدور العدد الأول أ و ب)، من غير أن أذكر اسمه، مع تلبسه بالخيانات العلمية والمنهجية **والكذب علىٰ العلماء**، وهو لا غضاضة عنده -وعند مروءته- في أن يذكرني باسمي ولقب عائلتي).
فقلت له: (**والكذب علىٰ العلماء**) هكذا مطلقًا؛ من غير تعيين للأسماء، ولا تعيين للكذب الذي وقع فيه؛ لأن المقام كان مقام بيان أنني رددت عليه **ولم أذكر اسمه**، ولكنه **ذكرني باسمي ولقب عائلتي**، ثم يتكلم عن المروءة!!
ثم بعد ذلك لمَّا جاء موضع التفصيل؛ فصَّلتُ له ما أجملته، لو كان يفهم، فقلت بعدها مباشرة:
(يتكلم عن المروءة؛ وقد وقع في تغريداته السابقة عن الإنكار العلني في طوام علمية ومنهجية، وملخصها كالتالي:
- **الكذب علىٰ الإمامين ابن باز وابن عثيمين، رحمهما الله، والتجني عليهما؛ بنسبة القول بالإنكار العلني في غيبة الإمام إليهما.**
- الإجمال والإطلاق في مقام التفصيل، والنقل عن أرباب أهل البدع). اهـ

والتجني عليهما؛ بنسبة القول بالإنكار العلني في غيبة الإمام إليهما)، قال: (زاعمًا أني كذبت علىٰ العالمين الفاضلين ابن باز وابن عثيمين ـ رحمهما الله ـ هكذا بلا حياء ولا وجل). فحذف موضوع الغيبة، فهو يتحكم في كلامي بهواه، وكلامي كله هو في موضع واحد، ثم يتكلم عن الحياء والوجل!!

ثانيًا: تقدم أنه ذكر أنه لن ينقل كلامي لطوله، فهل كلامي -الذي فيه محل الشاهد، والذي نقلته له- طويل؟! وهو كان يستطيع أن ينقل منه محل الشاهد وهو في سطرين، أم هو التلبيس واللعب علىٰ عقول من يثقون فيه؟!

ثالثًا: لو كان يعقل لمَا سوَّد ما قال؛ إذ كيف أرميه أنه كذبَ علىٰ العلماء في تجويزهم الإنكار العلني، وقد أثبتُّه في ردي عليه في (شبهات تدور)، إذ قسمت الأقوال التي ذكرها، وأثبتُّ أن هناك خمسة عشر عالمًا قال بالإنكار العلني في حضرة ولي الأمر، وثلاثة قالوا في غيبته، فهل يَعي ما يقول؟!!

رابعًا: بنيتُ (القراءة) علىٰ إثبات الفرق بين الإنكار في الحضور والغيبة، فأثبت الإنكار في الحضور دون الغيبة، فكيف يأتي في بالي أن أرمي غيري أنه يقول: إن الإنكار العلني لم يقل به العلماء، وإنما قالوا بالإنكار السري فقط؟!! فضلا أن أكتبه وأنشره.

ولكن هو قد اعترف بأنه لم يقرأ ما كتبتُ، فهو يرد علىٰ شيء لم يُحط به علمًا، وذلك يوقعه في الجناية والغواية.

❁❁❁

٧- زعمه أنني اتهمته بالكذب علىٰ الإمامين: ابن باز وابن عثيمين -رحمهما الله- في تجويزهما للإنكار العلني[(١)].

وهذا كذب منه، وكلامي كان واضحًا في أنني كذَّبته لمَّا نسب الإنكار العلني في غيبة ولاة الأمور إليهما[(٢)]، لكن هو علىٰ قاعدته في التلبيس؛ لا ينقل

(١) وذلك بقوله: (دعواه أني كذبت علىٰ العالمين الفاضلين ابن باز وابن عثيمين - رحمهما الله - في تجويزهما للإنكار العلني).
وقوله: (دعواه أني أنسب الإنكار العلني في غيبة الحاكم إلىٰ الشيخين الفاضلين ابن باز وابن عثيمين - رحمهما الله).

(٢) حيث قلت في (بطر الحق عند الحدادي المبرقع)، ص ١٤ حاشية (١): (الكذب علىٰ الإمامين ابن باز وابن عثيمين، رحمهما الله، والتجني عليهما؛ بنسبة القول بالإنكار العلني في غيبة الإمام إليهما).

كلامي، ثم يحذف موضوع الغيبة!!

❁❁❁

٨- زعمه أنني أتترس بكتابته لأرمي الشيخ فركوسًا أنه تقوَّل علىٰ العلماء وكذب عليهم في تجويزهم للإنكار العلني[(١)]:

أولا: هكذا يؤسس لفكرة مبنية علىٰ الكذب، ثم يبني عليها ويتطاول في بنيانه، إلىٰ أن أراد أن يلحقني بالحدادية!!

ثانيًا: كيف يزعم أنني أتترس بكتابته لأرمي الشيخ فركوسًا بالكذب علىٰ العلماء في تجويزهم للإنكار العلني (هكذا مطلقًا، من غير تفريق بين حضور وغيبة)، وأنا بنيت (القراءة) -كما تقدم- علىٰ إثبات الإنكار العلني في الحضور دون الغيبة؟!!

والعجب منه أنه يرميني بالطعن في العلماء في أثناء دفاعي عن إمامين من أئمة هذا العصر، ونفي كذبه عليهما!! ثم يتترس بالشيخ فركوس كعادته!!

ثم أليس هو -كما تقدم- صاحب سلسلة (الجهوية في الردود العلمية)، وهو الطعَّان في جَمعٍ من العلماء.

❁❁❁

المبحث الرابع: جناياته على الشيخ فركوس (الأخطاء الدفاعية):

مَن تأمل حال هذا المتعالم يجد أن له عادة غريبة مع الشيخ فركوس؛ فهو في أثناء الدفاع عنه يرتكب (الأخطاء الدفاعية)، فلو أنه اعتزل في الهامش لكان خيرًا له من أين يخبط ويخلط.

وأضرب لذلك أمثلة:

المثال الأول: قوله في اعتراضه عليَّ لما ذكرت له أنه أجمل في النقل عن العلماء: **(مع سابق علمه أن الشيخ فركوس - حفظه الله- عنون بالعنوان نفسه في فتواه، بل ونقل حتىٰ كلام ابن عثيمين - رحمه الله - الذي يجوز فيه الإنكار العلني (في حضرة الحاكم)، فتترس - عديم الأدب - بكتابتي ليرمي الشيخ**

---

(١) وذلك في قوله: (فتترس بكتابتي ليرمي الشيخ بالتقول علىٰ العلماء والكذب عليهم في تجويزهم للإنكار العلني، وهل هذا إلا دأب الحدادية في التنقص من العلماء؟!).

بالتقول علىٰ العلماء والكذب عليهم في تجويزهم للإنكار العلني وهل هذا إلا دأب الحدادية في التنقص من العلماء؟!)

فقد قال عن الشيخ: (**بل ونقل حتىٰ كلام ابن عثيمين -رحمه الله- الذي يجوز فيه الإنكار العلني (في حضرة الحاكم)**)، فقرر أن مقصد الشيخ فركوس من نقله لكلام الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- هو تقرير جواز الإنكار العلني في حضرة ولي الأمر.

فيقال لـه:

١-ما أسرع تناقضه؛ فقد أطال جدًّا في الكلام علىٰ فتوىٰ الشيخ فركوس، وكان مما قال: (فأجاب الشيخ - حفظه الله وسدد علىٰ الحق خطاه - جوابًا عامًّا، لم يتطرق فيه إلىٰ مسألة الإنكار في حضرة الحاكم أو غيبته)، ثم هنا يقول عن الشيخ: (ونقل حتىٰ كلام ابن عثيمين - رحمه الله ـ الذي يجوز فيه الإنكار العلني (في حضرة الحاكم) [(١)]).

٢- هو لا يفهم صنيع الشيخ فركوس في فتواه، ثم يتكلم باسمه، ويبين مقصوده، فالشيخ لم ينقل كلام الشيخ ابن عثيمين لأجل أن يستدل به علىٰ الإنكار العلني، وإنما لأجل أن يستدل بكلامه عن مسألة المصالح والمفاسد.

ولذلك فالذي ظهر لي حينها في تلك الفتوىٰ؛ أنه لا مدخل علىٰ الشيخ فركوس من جهة اتهامه أنه بتر كلام الشيخ ابن عثيمين؛ إذ إنه اقتصر علىٰ محل الشاهد الذي يخدم فكرته، ولا يدخل ذلك -منهجيًّا- في البتر[(٢)].

لكن لازم كلام هذا المتعالم: أن الشيخ فركوسًا بتر كلام الشيخ ابن عثيمين، رحمه الله!!

المثال الثاني من أخطائه الدفاعية: أنه يذكر أمورًا تنقض مبادئ فتاوىٰ الشيخ فركوس وبعض قواعدها، وأضرب مثالين علىٰ ذلك:

---

(١) وأما وضع الجملة بين قوسين، بأن يقول هي توضيحية من عندي، وأن الشيخ لم يقصدها؛ فلا يسمن ولا يغني من جوع؛ لأن أصل تأويله لفعل الشيخ فركوس غير صحيح، وما تبعه من تفسير فهو كذلك.

(٢) لكن الإشكال أن الشيخ بعد ذلك لم ينقل بتاتًا في بقية فتاويه عن الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في التفريق بين الحضور والغيبة، وبقي يذكره ضمن الموافقين له في فتواه، فبقي الإشكال مطروحًا.

الأول: الدندنة علىٰ تضعيف حديث عياض بن غنم، رضي الله عنه، كما تقدم ذكره، وتقدم أن الشيخ فركوسًا كان يرىٰ صحته، بل وجعله قاعدة في أن الأصل في النصيحة أن تكون سرًّا، وأن الإعلان بها ينتقل له إذا تعذر السر، وكانت في ذلك مصلحة.

الثاني: قوله: (**وضابط حضرة الوليّ في الإنكار لم يكن معروفًا لدىٰ السلف ولم يذكروه البتّة، ولكن كانوا يذكرون إنكار المنكر مطلقًا من غير تقييد ذلك بحضرة أو غياب الوليّ**).

فوقع فيما يلي:

١- نقضَ بكلامه ما تقرر في فتاوىٰ الإنكار العلني؛ من أن الأصل في الإنكار العلني أن يكون في حضور ولي الأمر.

٢- إذا لم يكن هذا الضابط معروفًا عند السلف، ولم يذكروه البتة؛ فإن الشيخ فركوسًا قد قرره في فتاويه بوضوح.

٣- في كلامه رد علىٰ الشيخ فركوس في استعماله لمصطلح (الإنكار العلني **بضوابطه**)؛ فلم تكن كلمة (بضوابطه) موجودة في الفتوىٰ الأولىٰ ولا الثانية، ثم أصبحت لازمة، تستعمل دائمًا، ولم يكن السلف يستعملونها.

المثال الثالث من أخطائه الدفاعية: علىٰ عادته في كثرة الأوهام والأخطاء الدفاعية، ينسب إلىٰ الشيخ فركوس أنه صاحب تلك النقولات(١).

والرد الذي كتبته (شبهات تدور ١/ أ ص ١٠) فيه نص لم يذكره الشيخ فركوس، وهو النص الثاني كما في الصورة المرفقة، وبذلك يتضح طيشه وتسرعه، ثم يطالبني بالصدع بتكذيب الشيخ فركوس، وهذا سوء أدب منه،

١٠ شبهات تدور حول الإنكار العلني على ولاة الأمور (١-أ)

ثانيًا: تقرير الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله:

جاء في المنشور نصَّان عن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

الأول: (فيكون الإنكار مُعلَنًا متىٰ؟ عند المصلحة، والمصلحة هي أَنْ يزول الشرُّ ويحلَّ الخيرُ).

الثاني: (تقرير آخر للإمام ابن عثيمين رحمه الله:

السؤال: «هذا الفعل هل يشمل سواء كان هذا الإنسان حاكما أو محكوما علما بأنكم شيخنا أفتيتم في السنة الماضية (أن غيبة ولاة الأمور وغيبة العلماء لا تجوز لما في ذلك من المفسدة)؟

الجواب: نعم لما في ذلك من المفسدة أما إذا كان فيه مصلحة فالمصلحة مبتدأة وتكون الغيبة هنا نصحا لا مجرد غيبة». [صحيح البخاري ١٨-٣b٠]).

❁❁❁

(١) حيث قال: (أما اتهامي بالكذب علىٰ الإمامين ابن باز وابن عثيمين -رحمهما الله- فهي شنشنة أخزمية يراد بها الشيخ فركوس -ضمنيا- فهو صاحب تلكم النقولات، فاصدع بها يا مدعي الصلابة!).

والعجيب أنه واقع منه أثناء الدفاع عنه.

❁❁❁

المبحث الخامس: افتراءات عدوانية متنوعة:

١- زعمه أنني أتباهىٰ وأزهو بنفسي، وأتبجح علىٰ طلبة العلم بصلف وادعاء بما كتبته.

٢- زعمه أنني وصفت السلفيين بالعجز أمام ما كتبته[١].

أولا: هكذا زعم، ولم ينقل -كعادته- الكلام الذي بنىٰ عليه هذه المفتريات؛ تلبيسًا منه ومكرًا.

وسأنقل في الحاشية الفقرات الثلاث كما هي، ليتبين بوضوح حال المتعالم المتحامل[٢].

فالعبارات الثلاث معناها واحد؛ فالأولىٰ والثانية لي، والثالثة لغيري؛ وهو طالب علم وإمام مسجد، ذكر لي أنه بحث في الفيسبوك بحثًا موسَّعًا؛ ولم

---

(١) وذلك بقوله: (**فقد اطلعت علىٰ كلام للمدعو بلال عدار - أصلحه الله - أخذ يتباهىٰ به ويزهوا -هكذا- بنفسه ويتبجح بصلف وادعاء علىٰ طلبة العلم بما سوده في مسألة الإنكار العلني علىٰ ولاة الأمر، واصفا السلفيين بالعجز أمام كتاباته عن المناقشة العلمية وعن مقارعة الحجة بالحجة**).

(٢) **١- قلت في (إزهاق أباطيل الحدادي المبرقع)، ص ٣**:
(ومثله تمامًا فَعل لما نشرت بعض القنوات (القراءة)، فبدل أن يناقشها علميًّا، ذهب يشوش عليها بكلامه السابق تمامًا، علىٰ طريقة العجائز النمَّامات في دهاليز الحمَّامات، فهو محرش حدادي بامتياز، لكن تحريشه أُكل يوم أُكل الثور الأبيض). اهـ.
٢- وقلت في (بطر الحق عند الحدادي المبرقع)، ص٢:
(وكنت كتبت ردًّا علىٰ صاحب حساب (الصواعق المرسلة الخ)، بعنوان: (**إزهاق أباطيل الحدادي المبرقع**)، فبدل أن يتوب إلىٰ الله من ظلمه، وينقطع عن غيِّه -وخاصة أننا في الأشهر الحُرم-؛ ذهب يُسوِّد سلسلة تغريدات؛ يَعقد بها عُقدًا كئيبة، ويَستحدث فيها فِرًىٰ عجيبة.
وقصده -وقصد غيره- معروف، وهو التشويش علىٰ (**قراءة في فتاوىٰ الإنكار العلني**)، ومحاولة قطع الطريق عليها، بدل مناقشتها علميًّا، ومقارعة الحجة بالحجة، بعيدًا عن الجلبة والضجة). اهـ.
٣- وقلت (في نقض مفتريات باهي)، ص٥، ردًّا علىٰ قوله: (جمعة كان يتواصل مع الشيخ سليمان الرحيلي عن طريق بلال عدار):
أولا: المقصود من هذه الشنشنة -كما ذكرَ بعضُ الأفاضل-: إلصاق تهمة التحريش والتبعية لغيري؛ لأجل ضرب ما كتبته في الإنكار العلني، هروبًا عن جوهر الموضوع). اهـ.

يجد ردًّا علميًّا، وإنما فقط الدندنة علىٰ مثل تلك الاتهامات، كما ذكر لي ذلك -أيضًا- غيره.

وليس في العبارات السابقة: التباهي، ولا الزهو بالنفس، ولا التبجح علىٰ طلبة العلم بصلف، ولا تحدي السلفيين، وإنما هو ردٌّ علىٰ فئة قليلة جدًّا، وقعتْ فعلًا فيما ذكرتُه؛ وهذا المتعالم أنموذج منهم.

ثانيًا: ما ذكرته هو عينُ ما ذكره الشيخ فركوس في كثير من مجالسه، ودعا إلىٰ ترك تلك الطريقة، ومقارعة الحجة بالحجة، كما في (شهادة للتاريخ)، أفكان هو كذلك متباهيًا مزهوًّا بنفسه متبجحًا بصلف؟!!

❁❁❁

٣- زعمه أنني اغتررت بتقديم الشيخ السحيمي، حفظه الله[١]:

أولا: لستُ -بحمد الله- من يغتر بالتقديمات، وقد نشرتُ (القراءة) أولا من غير تقديم بتاريخ: ٩/ ١/ ١٤٤٣، ثم طلب مني بعض طلبة العلم تقديمًا لها ليُستفاد منها؛ كوني غير معروف في الجزائر، وألحوا في ذلك، فسعيت فيه، وكان التقديم بتاريخ: ٧/ ٨/ ١٤٤٣، أي: بعد سبعة أشهر مِن نشري لها من غير تقديم.

ثانيًا: وأما طعنه في الشيخ السحيمي وسوء أدبه معه؛ فليست الأولىٰ منه، فلها مثيلات، ولا أعلم أحدًا من العلماء ردَّ علىٰ الشيخ فركوس إلا ويتناوله هذا المتعالم بالطعن واللمز، ولو كان ذلك العالم ممن كان يزكي الشيخ فركوسًا ويدافع عنه؛ كمثل شيخنا سليمان الرحيلي، حفظه الله، وتقدم نقل بعض تغريداته في الطعن فيه.

مع أن الشيخ فركوسًا نُقل عنه أنه قال: (إنهم أرادوا أن يوقعوا بيني وبين الشيخ السحيمي!!)[٢].

❁❁❁

(١) وذلك بقوله: (وغرَّه في ذلك تقديم الشيخ صالح السحيمي لبعض فقراته، وقد علم القاصي والداني منهج السحيمي مع المخالفين ومحاضراته معهم، وعلىٰ رأسهم إبراهيم الرحيلي، فظهر أن صاحبنا مستسمن ذا ورم).

(٢) مكالمة هاتفية بتاريخ: الجمعة: ١٨/ ١١/ ١٤٤٣.

٤- زعمه أن السلفيين لم يردوا عليَّ لأسباب ذكرها[١]:

أولا: هل من تلبس بالخيانات العلمية السابق ذكرها له الحق في أن يُقيِّم غيره، ويحكم علىٰ كتابة قرَّظ لها عالم ونصح بها آخرون؟!

ويا ليته تكلم باسمه، بل يتكلم باسم السلفيين، ويقسمهم علىٰ هواه، وكأن أحدًا فوَّضه بذلك!!

ثانيًا: لو فُرض أن ما ذكره كله صحيح، فهل الأسباب التي اختلقها كافية في عدم الرد علىٰ كتابة قدَّم لها عالم ونصح بها آخرون؟

فإن قال: نعم، قيل: له في الشيخ فركوس قدوة حسنة، وقد قال عنه هنا إنه إمام، أي إنه يقتدىٰ به، فقد رد في المسألة نفسها علىٰ اثنين ممن يعتبرهما من المخالفين، من غير أن يذكر اسميهما، كما (في توضيح إشكال معترض علىٰ حكم الإنكار العَلَني علىٰ ولاة الأمر)، وردَّ علىٰ العنابي في (الفتح الرباني)، ولم ير أنه لا داعي للرد عليه، ما دام أنه لم يدركه كثير من الشباب ولا يسمعون به، وموضوعه قديم.

فإذا أجاب عن صنيع الشيخ فركوس؛ فذاك؛ وإلا فليدع عنه الحجج الواهية والتقسيمات البالية.

ومثلُ ما فعَله الشيخ فركوس فعلتُ؛ فقد رددت عليه تعريضًا من غير ذكر اسمه، مع علمي أنه متعالم مغرور، مشاغب، طعان في العلماء، فنقلت تغريداته في (القراءة)، ورددت بعد ذلك علىٰ شبهاته التي كان يُلبس بها، وذلك في (شبهات تدور) ج١ وقسم من ج٥.

ثم إنه بعد أن قسَّم السلفيين إلىٰ أقسام؛ لم يُدخل نفسه ضمن أي قسم

---

(١) وذلك بقوله: (ولو أمعن النظر لأدرك يقينا سبب عزوف جل - إن لم أقل كل - من انتصر لفتوىٰ الشيخ فركوس في الإنكار العلني عن مجاراته والانشغال بردوده، ويعود سبب إعراضهم عن الرد عليه؛ إما أنهم لم يقرؤوا خربشته ـ أصلا ـ، وهذا لمعرفتهم بأن حاله كلابس ثوبي زور، وإما لانكشاف حقيقة منهجه التمييعي عندهم، وإما لإدراكهم أنه ينتعش بالردود كانتعاش مرابط حذو النعل بالنعل).

منهم، وإنما انفرد عنهم، فقال: (أما سبب عزوف مرقم هذه الحروف هو أن المسود عفا الله عنا وعنه ـ صرّح بأنّ المسألة بين راجح ومرجوح، ولم يتعرض للشيخ – فيما يظهر – بتبديع أو إخراج من السلفية).

وهذا من أدلة شذوذه وغروره، فما ذكره من أقسام من لم يرد عليَّ يمكن أن يكون له في ذلك مدخل علىٰ جهة المكابرة، أما ما ذكره من السبب الذي جعله لا يرد؛ فقد شذ فيه، وحُقَّ له الشذوذ، فإن السبب العليل الذي تعلل به لم يوجد إلا في مخيلته، كما تقدم ذكره[1].

❁❁❁

٥– زعمه أن رمضاني شيخي، وإصراره علىٰ ذلك[2]:

أبو عائشة محمد قدور
@aouad_m
عند المميع ـ بحق ـ «بلال عدار» لا يكون الرجل شيخا لك حتى تجمعكما أكثر من جلسة!
ضاني –كما بينته في رسالتي لصاحب الصواعق– لم أجتمع به قبل ١٢ سنة في الرياض، فمتىٰ أصبح شيخا لي؟!!!

أولا: رددت علىٰ كلامه في (إزهاق أباطيل الحدادي المبرقع)، فذهب يغرد بالتغريدة المرفقة كبرًا وبطرًا.

فرددت عليه في (**بطر الحق عند الحدادي المبرقع**) ص ١٣ الحاشية رقم (١).

ثانيا: وجدت له بعد ذلك هذا الكلام الذي يرد به علىٰ أحدهم، وآخره يكفي في نقض باطله، مِن فيه لا مِن فمي:

قال: (ثم فليعلم هذا الحقود أن الشيخ قد يستفيد من تلميذه، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما تلميذا للآخر، بل الشيخ شيخ والتلميذ تلميذ، إلا لو زادت درجة استفادة الشيخ من تلميذه مثلا في علم آخر، كأن يتتلمذ تلميذ علىٰ شيخ في الفقه، ويكون التلميذ شيخا والشيخ تلميذ في الفلك مثلا، **أما مجرد الاستفادة فلا تعني التلمذة**).

---

(١) انظر ص ١٦.

(٢) وذلك بقوله في تغريدة: **(إيه يا عدار، هل ترىٰ فرقا بين تقرير شيخك (أو شيخ أحبابك) وتقرير الشيخ فركوس؟!بل الشيخ قيّد حال الجواز التي ذكرها الرمضاني بشروط وقيود تسد باب كل فتنة أو شر أو مفسدة راجحة. فأين كان قلمك ـ وقتها ـ قبل عشر سنوات؟! وأين كانت أعين من أزك للرد علىٰ الشيخ؟! عقدتكم الشيخ فركوس لا غير)**.

هكذا قال: (**أما مجرد الاستفادة فلا تعني التلمذة**)؛ لكن لقاء واحد في وليمة تعني التلمذة!!!

ثالثًا: في ردي علىٰ الحدادي المبرقع: (بطر الحق عند الحدادي المبرقع)؛ ذكرت مجلسًا مع شيخنا ربيع -حفظه الله- يتعلق بالحلبي ومشهور، ولم أذكر كل ما جرىٰ فيه[(١)]، وهنا أذكر أمرًا يتعلق بالمسألة، فقد ذكر لي شيخنا ربيع أنه أثناء مناقشاته للحلبي رفع صوته جدًّا علىٰ الشيخ، قائلا: يا شيخ ربيع، لا تطعن فينا، نحن تلاميذ الألباني، وأنت تعرف من هو الألباني!! فقال لي شيخنا: قلت له: هل تَعدُّ نفسك من تلاميذ الألباني؟! فهذا الألباني لم يعدك من تلاميذه!! وبالمقابل فأنا من تلاميذ الألباني علىٰ الحقيقة؛ إذ درست عليه في الجامعة الإسلامية.

❁❁❁

٦-زعمه أن هناك من أزني للرد علىٰ الشيخ فركوس.

٧- زعمه أنني اجتمعت مع الشيخ جمعة لمواجهة الشيخ فركوس.

٨- زعمه أنني جسر لبلوغ مرادهم في الحجاز[(٢)].

أولا: (كل إناء بما فيه ينضح)، فبعض الناس هكذا تفكيره، وهكذا منهجه، فيظن أن جميع الناس مثله.

---

(١) **تنبيه:** ليأخذ الحدادي المبرقع حذره، فأخيرًا غرد بتغريدة سيئة ماكرة؛ عن مشهور حسن، كعادته في المزج بين المكر السيء وإعمال الظنون الكاذبة، فليحذر من الاسترسال مع وساوسه؛ حتىٰ لا أفجعه ببقية ما كان في المجلس، ثم يأتيني بعدها فيقول -كما قال في اتهامه لي لما تكشفت سوءة اتهامه بأنني حبيب الرحيليين الرمضانيين-: حكمتُ عليك بغالب الظن، وهو منهج أهل السنة في النقد، وإنما هو يحكم بغالب الوسوسة والجوسسة اللتان لا تفارقه!!

(٢) وذلك بقوله: (**وأين كانت أعين من أزك للرد علىٰ الشيخ؟!**).
وقوله: (**انظر كيف يتبرأ الحدادي جمعة من المميع عدار، قال: «أما هذه التهمة فهم أولىٰ بها» «يوجد تحالف بين الصعافقة..»، لأنه يعلم ـ كما يعلم السلفيون ـ أن المسمىٰ عدارا كان مع رجال المجلة. ثم فجأة؛ اجتمع المميّع مع الحدادي لمواجهة الإمام فركوس، فقط لأن المميع جسرهم لبلوغ مرادهم في الحجاز..!**).

ثانيًا: مِن المعلوم أن من أبسط قواعد الشرع: إبراز البينة عند الدعوىٰ، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، وقال النبي ﷺ: «**البينة على المدعي**».

وأما الظنون الكاذبة؛ فقد نهىٰ عنها الشرع، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٣٦]. وقال ﷺ: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**».

واتهامه مجرد دعوىٰ لم يُقم عليها بينة، إذ لو كانت عنده البينة لمَا تأخر عن ذكرها، كما يبادر بالقذف بالاتهامات جزافًا.

ثالثًا: قد سبقه إلىٰ هذه الاتهامات الشيخ فركوس، وهو إنما قلده -أو قلد غيره- فيها، ويا ليته يتشجع فيذهب إلىٰ الشيخ، ويسأله عن أدلته، ثم لينظر: هل سيذكرها له الشيخ؟ وإذا ذكرها؛ هل يجرؤ علىٰ نشرها؟

ثم تجده وأمثاله يدندنون علىٰ مسألة الاجتهاد ونبذ التقليد، ويشنعون علىٰ غيرهم، وهُم غارقون في التقليد الذي له تعلق بحقوق العباد وأعراضهم المبنية علىٰ المشاحة لا المسامحة.

ودعاويه العريضة قد سبقه إليها -أيضًا- باهي ويطو، ولم يأتيا -أيضًا- ببينة، وقد نقضت كلامهما بما يكفي عند العقلاء.

رابعًا: لابد لهؤلاء -وغيرهم- أن يَعلموا أنني نصرت الشيخ في مواقف مشهودة عند بعض العلماء، وكنت عند كتابتي للقراءة عند البعض محسوبًا عليه، لا كما يدعيه من لا يعرف الحقائق، ثم يتكلم فيها بالجهل.

وههنا سؤال: قد رماني الشيخ بمحاولة إسقاطه عند بعض العلماء، فما نظرتهم لكلامه، وأنا الذي ذكرت لبعضهم سابقًا أن هناك خطة من بعض صغار طلبة العلم لإسقاط الشيخ فركوس؟!![١].

❁❁❁

(١) سيأتي تفصيل ذلك كله -إن شاء الله- في (إنارة الفانوس علىٰ اتهامات الشيخ فركوس).

٩- زعمه أنني أحترم من أرىٰ مصلحتي معه، ومثل هذه المصلحة (لم/ لن) أجدها عند الشيخ فركوس(١).

وقد أيَّده في ذلك المبرقع؛ بأن أرفق تغريدته وعلق عليها، ثم أعاد المتعالم التغريد له، بطريقة صبيانية في تقاذف التفاعلات.

أولا: الأمر بكل بساطة قد ذكرته للمبرقع في ردودي عليه، ولكنه أبىٰ -وهذا المتعالم- إلا الإصرار والمكابرة، ومحاولة تزوير الحقائق وقلبها، وهُما يُفسِّران الأحداث ويلفقانها علىٰ هواهما.

والأمر كما ذكرته للمبرقع؛ أنه كانت لي علاقة طيبة قديمة مع جميع المشايخ، وبعدَ فشل محاولة الصلح وتدخل الشيخ فركوس في ذلك؛ اعتزلت المسألة، وأعلمتُ الطرفين بذلك، وبقيت علاقتي كما كانت مع الجميع، ولم يُنكر عليَّ حينها أيُّ طرف، ولم أتابع بعد ذلك ما جرىٰ في الساحة.

ثم لمَّا جاء موضوع الإنكار العلني؛ كتبت (القراءة)، ثم تكلم عني الشيخ فركوس في رمضان ١٤٤٣، واستمر الطعن من غيره ومن بعض المقربين منه، وبقيتْ بقية الأطراف الأخرىٰ علىٰ سابق علاقتها بي.

فأين التميع؟! وأين تميُّع الجميع؟! وأين الاحتواء؟!

فالموضوع واضح لمن عرفَ السرد التاريخي له، ولم يزيفه أو يلفق فيه؛ وهو أن الشيخ فركوسًا لم يتكلم عني إلا بعد أن كتبتُ (القراءة)، لا كما زعم هذا المفتري من أن المسألة معي أن الشيخ لا يُقدِّم المميعة، إلا إذا كان يرىٰ أن مجرد مناقشة الشيخ في مسألة علمية يُعتبر تميعًا في الدين!!

ثانيًا: أين هي المصلحة التي يقصدها؟ فإن كانت دنيوية؛ فقد أغناني الله من فضله، فله الحمد، وله الشكر.

---

(١) وذلك بقوله: (تميَّع عدار، فاحترم الجميع، فتميَّع الجميعُ (رجال المجلة، جمعة وأبواقه) فاحتووه جميعا! وعدار يحترم من يرىٰ مصلحته معه، والمصلحة الكبرىٰ ـ عنده ـ أن يقدموه! ومثل هذه المصلحة لم/ لن يجدها عند محمد علي فركوس؛ لأن الشيخ لا يقدم المييعة).

وإن أراد ما يفعله البعض من التقرب للمشايخ لأجل الوجاهة والظهور، والتسلط علىٰ عباد الله، وكسب التزكيات لبلوغ الأمنيات، فبحمد الله يَعلَم مشايخي وزملائي أنني لستُ من ذلك الصنف.

وقد عَرض عليَّ اثنان من أعضاء اللجنة الدائمة العمل معهما، بعد وفاة شيخنا ابن عقيل -رحمه الله- بفترة، فاعتذرت، واخترت الهجرة إلىٰ مدينة رسول الله ﷺ.

ومِن لطيف ما يدل علىٰ كذب هذا المفتري: أن أحد كبار العلماء كم من مرة ألتقي به، فيداعبني بأن يقول لمن معه: هذا بلال الجزائري؛ كان معنا، والآن يتكبر علينا.

فلَم أسعَ للتقرب من العلماء وأنا بين ظهرانيهم؛ حتىٰ أسعىٰ للتقرب من الشيخ فركوس وهو بعيد عني آلاف الأميال.

ثالثًا: بهذه المناسبة؛ لا بأس أن أذكر له أمرًا، وهو أنني سعيت في بعض الأمور التي تتعلق بنشر علم الشيخ فركوس في المملكة كذا مرة، وكان الشيخ يحيلني علىٰ سائقه، وفي كل مرة كان يفشل الموضوع، وكنتُ حينها أستغرب، حتىٰ علمتُ بعد ذلك أن السائق كان يظن أنني أريد **التقرب من الشيخ**، فقطع حبال ذلك بتعطيل تلك المواضيع، وذلك علىٰ مرأىٰ ومسمع من الشيخ!! وأنا ما قصدتُ التقرب من الشيخ ولا شيئًا من ذلك، وإنما قصدتُ خدمة علمه، فأبىٰ مَن أبىٰ إلا منعَ ذلك، والله المستعان.

وعلىٰ نقيض ذلك، وقد ذكرته في (إبطال لمزات يطو وبعض إلزاماته) ص ٦، فقد طلب مني الشيخ فركوس عام ١٤٣١ السعي في التقديم لرسالته (تحري السداد في حكم القيام للعباد والجماد)، وتابع معي ذلك مدير موقع حينها الأستاذ أحمد أودغيري، ثم الشيخ نجيب جلواح، ومشىٰ الموضوع، وقدَّم للرسالة الشيخ البراك.

رابعًا: ما تعليقه علىٰ هذه الواقعة التي كانت بين الشيخ فركوس وبين الحدادي المبرقع في آخر يوم من رمضان لعام ١٤٤٣:

الشيخ فركوس –حفظه الله– مناديًا: في الخارج [.....].

[.....]: الذي أعتقده –شيخنا – أنَّ الشيخ ربيعًا إمام من أئمة أهل السنة، وقد حارب التمييع بجميع أشكاله في باب الحاكمية والديمقراطية، وفي باب معاملة المخالفين، وأعتقد شيخنا أن نَفَسكم هو مثل نَفَس الشيخ ربيع وكذا الإمام الفوزان، **بل لا نكاد نجد هذا النفس اليوم (نَفَس الإمامين ربيع والفوزان) في البلاد الإسلامية إلا في الديار الجزائرية، عندكم**، فأسأل الله أن يثبتنا وإياكم علىٰ الحق المبين...). اهـ.

فماذا يسمي هذا التزلف الواضح والإطراء الكبير؟ الذي جُعل مما يُنشر للقريب والبعيد ويُفرح به ليلة العيد[1].

---

(١) ثم يأتي الحدادي المبرقع، فيقول عن إنسان لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا: إنه وليُّ **كثير** من نعمي، وإنني أتزلف إليه، وإنني صيرت نفسي شاعرًا له.

فهل عنده كشفٌ بالنعم التي أنعم بها عليَّ وليُّ نعمتي؛ وهو خالقي ورازقي، فلا بأس أن أعلمه أن غالبها في الجزائر، وأنعم بها الله عليَّ قبل أن آتي للمملكة، فله الحمد، وله الشكر، وأسأله أن يعيذني والمسلمين من شر حدادي إذا حسد.

هذا، وليذهب عند المذكور، ويسأله عني، ولينظر بم يرجع، فبينما أرفعُ سمعة الجزائريين بما هو معروف عنهم من التعفف فيما في أيدي الناس، يحاول هذا المجرم أن يشوهها بالكذب والبهتان في وسيلة نشر عامة (تويتر)، فيصور أخاه الجزائري أنه يتزلف لثري سعودي، بلا خوف من الله، ولا التزام بأدنىٰ قواعد الرجولة والمروءة والأنفة المعروف بها الجزائريون، لكن أنىٰ له أن يشوهها، فإن الله حسيبه، والرجال تعرف الرجال.

وأما قوله إنني صيرت نفسي شاعرًا له، علىٰ طريقة من يمدح الملوك وأرباب الأموال، وأورد قصيدتي في رثاء والدته؛ تلك المرأة الصالحة التي شهد بصلاحها جمعٌ من العلماء، فأبعده الله من كذاب ملبس، فمتىٰ كان الرثاء والتعزية مدحًا؟! لكن لعله كما قال الأول بتصرف:

وإذا أراد الله نشر قصيدة ... نُسيت أتاح لها لسان حقود

وهو حقود حسود، يلعب علىٰ الوتر الحساس: (التأكل بالدعوة)، بنسختها الحدادية المحدَّثة، والمصدَّرة إلىٰ الخارج، وقد شابه المبتدعة في رميهم لأهل السنة بذلك من قديم، كما سيأتي في كلام العز بن عبد السلام عن الحنابلة، في ص ٣٧.

ثم إني قد دافعت عن بلدنا الجزائر بقصيدة (حرائق الفتنة)؛ فلماذا لا يسميني شاعر الجزائر؟! ورثيت شيخي اللحيدان ومُجيزي الأعظمي، رحمهما الله؛ فلماذا لا يسميني: شاعر اللحيدان، أو شاعر الأعظمي؟! ودافعت عن الإمام الألباني، فلماذا لا يسميني: شاعر الألباني؟! ونظمت قصيدة في اللجنة الدائمة؛ فلماذا لا يسميني: شاعر اللجنة الدائمة؟!! الجواب: إنه الهوىٰ والحقد والحسد، والفجور في الخصومة، نسأل الله السلامة والعافية.

١٠- زعمه أنني أحاول جاهدًا الظهور، وأنني أنتعش بالردود عليَّ[١]:

قد قيل: (كل إناء بما فيه ينضح)، وقيل: (رمتني بدائها وانسلت)، فمَن الذي يحاول لفت الانتباه والظهور؟[٢].

أليس هو الذي لم يترك وسيلة من وسائل التواصل إلا ودخلها، ولا فتنة إلا ولجها، ولا مسألة إلا وتقحَّمها، ولم يَسلم منه العالم والمتعلم؟!

ثم يتكلم باسم السلفيين، ويُقسمهم إلىٰ أقسام، فمَن فوَّضه للتكلم باسمهم؟!

وقلت في (الإعلان بالتوبيخ): (ثم إن أحد المتعالمين وجَّه نداء من صفحته علىٰ (تويتر) إلىٰ من وصفهم بـ(طلبة العلم المبرزين)؛ ألا ينشغلوا بالرد عليَّ، لكنه لم يصبر علىٰ ندائه إلا ثماني عشرة ساعة، فغرَّد يرد عليَّ!!

ثم أتبعها بتغريدة أخرىٰ؛ صوَّر فيها تغريدةً للمبرقع؛ الذي تجاوب مع تغريدته تلك، **ولم يتجاوب مع ندائه**؛ فأرفق تغريدته -التي تضمنت تغريدته السابقة-، وعلق عليها؛ فأعاد الآخر التغريد له.

وهكذا استمتع بعضهم ببعض، في تصرفات صبيانية؛ تمجُّها العقول السليمة، ويضحك منها الأعداء!!). اهـ

وقد انزعج المتعالم من ذلك، فقال: (مميِّع وأحمق! يظن عريض القفا أني من المبرزين!، هيهات هيهات، ظهر أن معك حق في التشنيع عليهم لوصفهم لك بالصعفوق، والحقيقة أنك صعلوك.. لستُ قطعًا من هؤلاء الطلبة المبرزين، ولو كنت كذلك ما ذكرتك قط. أما سبب ندائي فحتىٰ لا تنتفخ كالمطاط، وأيضًا لعلمي أن مثلك ينتعش بالردود).

وقال في ذكر السبب الثالث لعدم رد السلفيين عليَّ، كما زعم: (**وإما لإدراكهم أنه ينتعش بالردود كانتعاش مرابط حذو النعل بالنعل**).

---

(١) وذلك بقوله: (**لكن أوجه نداء إلىٰ كل طلبة العلم المبرزين، ألا ينشغلوا بهذا المتعالم قط، فهو يحاول جاهدًا الظهور علىٰ حساب ردودهم**).

(٢) ومثله قال المبرقع: إن ردودي قصدي بها تحصيل مساحة دعوية. وهو يرمي غيره بما هو غارق فيه، فليعلم أني لم أدخل تلك المساحة من قديم، أفأسعىٰ إليها وقد نزل بها ما نزل، وقد تركت له قارة إفريقيا كلها، فأنا في قارة آسيا، فليسرح في مساحتها الدعوية كيفما يشاء.

أولا: ماذا يضره لو ظننت أنه من (طلبة العلم المبرزين)، فلمته علىٰ مخالفة ندائه، أفكنت أجرمتُ في حقه أم أحسنتُ إليه؟! حتىٰ يقابلني بهذا السب والشتم!!

ثانيًا: حتىٰ يصل إلىٰ النتيجة التي ذكرها من أنني أنتعش بالردود لابد له من أمرين: الأول: معرفة نيتي، والثاني: معرفة حالي من خلال التجربة.

فأما الأول؛ فلا يُستبعد أن يتجرأ علىٰ الطعن في نيتي، فذلك عنده أسهل من شربة ماء، وقد تكرر ذلك منه.

وأما الثاني: وهو أنني أنتعش بذلك بناء علىٰ تجربة سابقة اطَّلع عليها، فهل قَبل كلامه هذا كان هناك من رد عليَّ، فرددتُ عليه، فتبين للمتعالم أنني أنتعش بالرد عليَّ، أم أن ذلك لم يكن؟![1]

لم يكن شيء من ذلك، فتبين بما تقدم مجازفته الظاهرة.

ثم ليته نسب ذلك إلىٰ نفسه، فتحمل تبعات كلامه، بل ينسب ذلك إلىٰ السلفيين، أثناء الكلام باسمهم، وتقسيمه السقيم وتعليله العليل.

ثالثًا: قوله: (ولو كنت كذلك ما ذكرتك قط): هل هذه قاعدة متعارف عليها؟ أو أنه اصطلاح خاص به؟

فقد ذكرني الشيخ فركوس باسمي، وذكرني يطو وباهي في مجالسهم باسمي، وذكرني المبرقع في حسابه، فهلَّا وجه قاموسه من السب إليهم لأنهم ذكروني باسمي؟!! وهذا المبرقع قد ذكرني باسمي، وضرب بندائه عرض الحائط!!

فإن كان اصطلاحًا خاصًّا به؛ فإني لم أُحط علمًا بالاصطلاحات الخاصة للمتعالمين.

وهذا المبرقع وغيره لم يأخذوا بتقعيده الفاسد؛ أن المبرزين لا يَذكرون أسماء من يَردون عليه، فالمبرقع يرىٰ نفسه أنه من المبرزين.

رابعًا: قد قيل في المثل: (رمتني بدائها وانسلت)، وهذا المتعالم عَلَمٌ علىٰ الانتعاش، والعلة التي ذكرها عليلة، المراد بها التكبيل فقط، وإلا فليقلب الطرف

---

(١) **ملاحظة:** ينبغي التنبه إلىٰ أنه يقول إنه لم يرد عليَّ لمَّا كتبت شبهات تدور ج١، والذي خصصته للرد عليه، وهي مؤرخة: ١٨/ ١٠/ ١٤٤٣ وأول رد علىٰ الحدادي المبرقع تاريخه: ١٤/ ١١/ ١٤٤٤.

في حسابه في (تويتر)، ولينظر عدد التغريدات التي أنشأها في الرد علىٰ من ينتقده ولو كان بحق، وعدد من رد عليهم، وهو يقابل الكثير بالسب والشتم، فقاموس سبه لا ينتهي، وهذه التغريدة أقرب مثال، وهو حار جدًّا، لا يصبر علىٰ الرد إلا قليلا، كما يفعله معي دائمًا!!

خامسًا: العلة التي ذكرها (الانتعاش بالردود) لا فرق فيها بين مبرز وغيره، فكان عليه أن يعلق الحكم (عدم الرد عليَّ) علىٰ العلة (الانتعاش بالردود)، لا علىٰ الصفة (طلبة العلم المبرزين).

سادسًا: قد رد الشيخ فركوس علىٰ (العنابي)، وكثير من الشباب لا يعرفه، ولم يدركوا مسألته، ولكن الشيخ رأىٰ من المصلحة ذلك، ولم ير أنه لا يرد علىٰ العنابي لأنه ينتعش بالردود.

❁❁❁

١١- زعمه أنني أرد علىٰ كل مَن له صلة بالشيخ فركوس أو قُرب منه[١].

أولا: ما يتعلق بمحب العلم؛ فقد ناقشته علميًّا بكل أدب، وكنت كتبت ردًّا عليه، وهو الجزء السادس من (شبهات تدور)، ولمَّا سمعت بإبعاد الشيخ فركوس له، وتأثره نفسيًّا؛ لم أخرجه حينها، وبقي عندي سنة كاملة، ثم نشرته مؤخرًا.

وأما يتعلق بالمبرقع وباهي ويطو؛ فقد بادروني باتهامات باطلة، وسكتُّ عنها دهرًا، وتواصلت معهم بصفة خاصة، ولم يُجدِ التواصل معهم نفعًا، فرددت عليهم بأسمائهم، وعاملتهم بما كفله الشرع لي بلا مَلام، فعلامَ الملام؟!

فإن وافق أنهم قريبون من الشيخ -كما يزعم- أو لهم علاقة؛ فلا دخل لي بعلاقتهم.

ثانيًا: هل مَن له علاقة بالشيخ فركوس أو قُرب منه؛ يكتسب حصانة، فيُمنع من الرد عليه إذا تجنىٰ؟! أم أن الدفاع عن الشيخ كاف في اكتساب تلك

---

(١) وذلك بقوله: (يردّ علىٰ كل من له صلة أو قرب بالشيخ العلامة محمد علي فركوس، محاولا لفت الانتباه؛ رد علىٰ منصوري ثم كربوز ثم باهي ثم يطو.. والقائمة مفتوحة!).

الحصانة؟!

أما العلاقة التي ذكرها (مَن له صلة أو قُرب)؛ فإن ذلك على حسب هواه، ليترس بها، فبدل أن يطالبهم بالتوبة عن أخطائهم الواضحة؛ ذهب يقيم لهم سياجًا يحاول أن يحميهم به.

❁❁❁

١٢- زعمه أنني صعفوق مميع[1]:

١- تهمة التمييع:

أولا: أدلته أني مميع؛ ميَّعتُ أصول الإسلام، ورققتها، وهوَّنتُ من شأنها؛ هي:

١- أنني شيختُ جمعة، و(أجللته فجأة).

٢- جيشٌ من الأدلة، وهي: (لا أدري) (فتصير مميع وحدادي)، (فإن كنت نافيًا)، (وهو ظني) (فبرئ ساحتك)، (وإن كنت مثبتًا)، (فما الذي يمنعك)، (وفضلًا تشجَّع) (ولا تلعب)، (فإن كنت تنبهتَ لهذا) (وهو ظني) (فما الذي يمنعك).

وملخص هذه الأدلة مطالبته بما يلي:

- أن أبرأ ساحتي من تبديع الشيخ فركوس، وأتبرأ ممن رماه بذلك.

- إظهار تبديع الشيخ فركوس وإعلانه، إن كنت أرى أنه كذلك.

- الرد على الشيخ جمعة في تقريره عن الإنكار العلني.

هذه هي أدلته الدامغة في كوني مميع؛ **ميَّعت أصول الإسلام، ورققتها، وهوَّنتُ من شأنها**، وهي لا تخرج عن الموقف من شيخين، لو لم يَسمع

---

(١) وذلك بقوله: (**الصعفوق المميع بلال عدار يردّ على كل من له صلة أو قرب بالشيخ العلامة محمد علي فركوس**).

وقوله: (**مرة أخرى مع مميع الحق المميع بحق بلال عدار. لما سئل الشيخ ربيع عن معنى التمييع، أجاب بكلام سديد مفاده: أن أناسًا يأتوا إلى أصول الإسلام؛ يميعونها، ويرققونها، ويهونون من شأنها**).

بهما مسلم؛ ما ضره ذلك عند الله.

وهذا يذكرني بقصة وقعتْ قبل عشر سنوات تقريبًا، وهو أنه جاءني اثنان من الإخوة، حصل بينهما هجر، وسببه: أن أحدهما يقول: إن الشيخ فركوسًا عالم، والآخر يقول: هو شيخ نرجع إليه، ولكن ليس بعالم. فقلت لهما: بما أنكما متفقان علىٰ أنه من أهل العلم ويُرجع إليه؛ فليس بينكما في الحقيقة خلاف، سوىٰ أنه خلاف لفظي. ثم ذكرت للأخ الذي شدد علىٰ الآخر أن شيخ الإسلام ابن تيمية قال في معرض الرد علىٰ الرافضة: لو أن رجلا عبدَ الله بما شرَع، ومات ولم يَعرف عليًّا رضي الله عنه؛ ما ضره ذلك عند الله. ثم قلت له: وكذلك أنتَ؛ لو أنك عبدتَ الله بما شرع، ولم تَعرف الشيخ فركوسًا؛ ما ضرك ذلك عند الله، وانتهىٰ -بحمد الله- خلافهما.

ثانيًا: يتهمني أنني مميع بحق: وتقدم نقض ذلك، وبيان أنه تلاعب بعقيدة أهل السنة والجماعة في الخروج علىٰ ولاة الجور، وأنه هو مضيع بحق لأبسط قواعد البحث العلمي وأبسط قواعد المنهج السلفي في التلقي، وذلك بنقله عن اثنين من أرباب أهل البدع، وكذبه علىٰ الإمامين ابن باز وابن عثيمين، رحمهما الله، وكذبه علىٰ شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، وخيانته في النقل عن الشيخ فركوس، وإجماله في الجمع، وتدليسه بالنقل عن شيخنا الفوزان، حفظه الله.

٢- قوله عني: (صعفوق):

أولا: لا بأس أن أنبهه -وغيره- أنه من جهة اللغة؛ فإن وصف (صعفوق) لا يَقبلني.

إذ معناه: مَن يدخل السوق بلا رأس مال، وقد دخلتُ في صغري أكثر من عشرين سوقًا في أنحاء الجزائر، ولله الحمد، أبيع فيها وأشتري، وسمعتي يعرفها من تعامل معي.

وأما اصطلاحًا؛ فإن قصدَ قلة العلم؛ فأنا كذلك، وإن قصدَ شيئًا آخر؛ فليبين مراده بأدلته، حتىٰ يُمكن مناقشته، فإن هذه الكلمة تحوَّرت وانشطرت، وأصبح لها عدة مَعان، وهي عنده كما يظهر من تصرفاته: أن من خالف الشيخ فركوسًا فهو جدير بهذا الوصف كائنًا مَن كان، وأن من وافقه

وناصره؛ فإنه مُعفىٰ منه؛ ولو كان أَخَا الجهالة وابنَ عم الشقاوة.

ثانيًا: ليس الصعفوق من يثق فيه العلماء، ويعطونه كتبهم ليراجعها؛ كمثل شيخنا ابن عقيل، رحمه الله، وشيخنا ربيع، وشيخنا سعد الشثري، وشيخنا عبد الرزاق البدر، حفظ الله الجميع.

وليس الصعفوق من يُقدم له العُلماء؛ كشيخنا ابن عقيل، رحمه الله، وشيخنا عبد العزيز الراجحي، وشيخنا عبد الرزاق البدر، والشيخ صالح السحيمي، حفظ الله الجميع.

وما تقدم ذكرتُه اضطرارًا لا اختيارًا؛ لكثرة ما يرجف به المرجفون ويطعن به الطاعنون[1].

ثالثًا: أنقل كلامًا للعز بن عبد السلام، فيه لمزٌ لأهل السنة بالحشوية، وفي ضمنه يتهمهم بالتأكل بالدعوة، ولينظر المتعالم الذي نقل عنه في الإنكار العلني: هل أشبهَ طريقته في الهمز واللمز أم لا؟ ثم أنقلُ رد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه، ولكل قوم وارث.

قال العز:

(والحشوية المشبهة الذين يُشبِّهون الله بخلقه ضربان: أحدهما: لا يتحاشىٰ من إظهار الحشو، ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾، والآخر: يتستر بمذهب السلف؛ لسُحت يأكله، أو حُطام يأخذه.

أظهروا للناس نسكا وعلىٰ المنقوش داروا

﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾). اهـ كلامه[2].

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه (برقم (٢٧٧٨) عن أبي عبد الرحمن السلمي، أن عثمان رضي الله عنه حين حوصر؛ أشرفَ عليهم، وقال: أنشدكم الله، ولا أنشد إلا أصحاب النبي ﷺ، ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «**من حفر رومة فله الجنة**»؛ فحفرتها؟ ألستم تعلمون أنه قال: «من جهز جيش العسرة فله الجنة»؛ فجهزتهم؟ قال: فصدَّقوه بما قال.
قال الحافظ ابن حجر، رحمه الله في «الفتح» (٨/ ٣٥٨).: (وفيها: جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلىٰ ذلك؛ لدفع مضرة، أو تحصيل منفعة، وإنما يُكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والعجب).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٨/ ٢٢٢).

فردَّ علىٰ كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية، ومما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ:

(قوله: (لا يتحاشىٰ من الحشو والتجسيم) **ذم للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان**. والذي مدحه زين وذمه شين: هو الله. والأسماء التي يتعلق بها المدح والذم من الدين: لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، ودل عليها الكتاب والسنة أو الإجماع؛ كالمؤمن والكافر والعالم والجاهل والمقتصد والملحد...

فأما الأسماء التي لم يدل الشرع علىٰ ذم أهلها ولا مدحهم، فيحتاج فيها إلىٰ مقامين:

أحدهما: بيان المراد بها.

والثاني: بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة. والمعترض عليه له أن يمنع المقامين فيقول: لا نُسلم أن الذين عنيتَهم داخلون في هذه الأسماء التي ذممتها، ولم يَقم دليل شرعي علىٰ ذمها، وإن دخلوا فيها؛ فلا نسلم أن كل مَن دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع)[(١)].

❁❁❁

١٣ – زعمه أنني متعالم:

وذلك بقوله: (تجاسر المتعالم):

أولا: الرمي بالتعالم كلٌّ يحسنه، لكن العبرة بالحقائق، فأين أدلته علىٰ ذلك؟ وهل رأىٰ عبارات فيما كتبت تدل علىٰ التعالم، فإن رآها فليبرزها.

وبالمقابل؛ تقدم ذكر أنموذج من كلامه الذي يدل علىٰ التعالم في تغريدته المتقدمة[(٢)]، ومن ذلك قوله فيها: (نبهني بعض خواص إخواني السلفيين)، فيتشبع بعبارات يستخدمها بعض العلماء؛ كسماحة الشيخ ابن باز، رحمه الله.

ثانيًا: إن كان يقصد ما كتبته في الإنكار العلني؛ فليس فيه –بحمد الله– ما يدل علىٰ التعالم، فهو جمعٌ وترتيبٌ لكلام العلماء، ولم آت بشيء جديد، وما كتبته كان في مسألة معروفة قبل ذلك عند السلفيين صغيرهم وكبيرهم، وليست

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٤٤).

(٢) في ص ٤.

نازلة ألمَّت بالمسلمين، وقد قدَّم لِمَا كتبت أحدُ العلماء، وأثنىٰ عليها آخرون.

وبمقابل ذلك: كتبَ (محب العلم والعلماء) في نازلة (كورونا)، ولم يكن لمثله أن يتقحَّمها، وردَّ علىٰ جمعٍ من العلماء، ولم يعترض عليه هذا المتعالم، فضلا أن يصفه بالتعالم، بل نشر له، ودافع عنه.

فإن قال: كانت كتابته بتوجيه من الشيخ فركوس؛ قيل: وما كتبتُ قد قرأه الشيخ السحيمي وقدَّم له، ونصح به الشيخ سليمان، وأثنىٰ عليه غيرهما.

ثالثًا: لا بأس أن أذكر قصة وقعت لشيخنا ابن عقيل، رحمه الله؛ وهي أنه في عام ١٤٣١ قرأتُ رسالة (**التعالم وأثره في الفكر والكتاب**) للشيخ بكر أبو زيد، رحمه الله، وكنت قرأتها من قبل في بداية الطلب، وبعدها بأيام زرت شيخنا ابن عقيل -رحمه الله- في المستشفىٰ، وكانت الرسالة معي، ونسيتها عنده، وبعد خروجه أحضرها، ووضعها علىٰ الطاولة أمامه في مجلسه، ووافق أن جاء أحد طلبة العلم، وذكر لشيخنا -رحمه الله- أنه يعمل علىٰ مشروع علمي، وكان المشروع كبيرًا جدًّا بالنسبة لسن الطالب وعِلمه، فأخذ شيخُنا الرسالة من الطاولة، وبقي يتأمل فيها، ثم قال: هذه الرسالة قيمة، وقد قرأتها في المستشفىٰ مرتين، وفيها فوائد عظيمة، ثم أعطاها للطالب.

وكان شيخنا -رحمه الله- لا يحب المتعالمين، ولا يفسح لهم المجال، ويعطيهم دروسًا في ذلك، وبالمقابل يشجع المتواضعين، ويريهم أنه يستفيد منهم؛ فكم من مرة يذكر له طلابه فائدة، فيطلب إعادتها، ويكتبها عنده في دفتر.

وكان من طريقته -رحمه الله- أنه ينصت للفائدة، ويُري قائلها أنه استفاد منه، وهو يَعرفها ربما قبل أن يولد.

وكان يستفتح دروسه بقوله: (اللهم انفعنا بما علَّمتنا، وعلِّمنا ما ينفعنا، وزدنا علمًا، يا كريم). رحمه الله وغفر له.

❁❁❁

١٤ – زعمه أنني أنزعج من الرد عليَّ باسمي، وذكره سبب عدم الرد عليه باسمه[(١)]:

أولا: من خيانات هذا المتعالم أنه لا ينقل من كلامي إلا ما يهواه، ويا ليته ينقله كاملا، فهنا بتر كلامي عن سياقه؛ حتىٰ يتسنىٰ الانفراد به، والتعامل معه علىٰ هواه، ويضيف لذلك قاموس سبه الذي لا ينتهي، وتلك حيلة العاجز.

ثانيًا: السياق كله كان في الكلام علىٰ المروءة، فقد طعن في مروءتي بأخس أسلوب تراه؛ وذلك لمَّا دفعتُ عن نفسي اتهامَ الشيخ فركوس لي بأني أنقل الأخبار للشيخ سليمان، وأنه يبني حكمه علىٰ نقلي، وأن هناك من يؤزني، فقال: (المشكل في مروءة عدار هذا، فمع معرفته لطوامه راح يتودد إليه!). أي أتودد للشيخ جمعة، فرددت عليه ضمن عدة نقاط، كان من ضمنها: أنه يتكلم عن المروءة وأنا رددت عليه ولم أذكر اسمه، ثم يقابلني بالطعن في مروءتي، ويذكر مع ذلك اسمي!! فمعنىٰ المروءة في هذه الحالة **عند أهلها:** أنه كما رددتُ عليه عدة مرات (في القراءة، وشبهات تدور ج١، وج٥) من غير أن أذكر اسمه، فهو كذلك كان عليه **مروءة** أن يرد عليَّ من غير أن يذكر اسمي، ولو مرة واحدة، ولكنه هو في كل مرة يذكرني بالاسم ولقب العائلة، بل هذه المرة طعن في مروءتي وذكرني بالاسم واللقب، ويا ليته يناقش علميًّا؛ وإنما يفتري، ويسب، ويرجم بالغيب، ويطعن في المروءة.

والعجيب أنه ينسىٰ غدرته وطعنته تلك، وخذلانه للمظلوم، وتدخله فيما لا يعنيه.

فما الذي يَعنيه لمَّا دافعتُ عن نفسي بكل أدب عن اتهام وجهه لي الشيخ فركوس، وانتشر في مواقع التواصل، ولم أطعن في الشيخ، بل قلت عنه: (وهو علىٰ حسب ما يُنقل للشيخ فركوس)؟! أمْ أن الدفاع عن العِرض الذي كفله الشرع جريمة عنده؟!! ثم يأتي هنا ويدافع عن نفسه بأقذع الكلمات.

---

(١) وذلك بقوله: (ومن صفاقة وجهه أنه ينزعج ممن يرد عليه بذكر اسمه، ولكن لا إشكال عنده أن يرد هو علىٰ غيره بذكر أسمائهم؛ ككربوز، ويطو، ومنصوري، وباهي! يحاول ـ هنا ـ أن يصور نفسه بصورة الورع الحريص علىٰ الخير!، والحقيقة أنه خبيث ذو وجهين، فهو يستنكف عن ذكر اسمي؛ لأنه لا علاقة ولا صلة تربطني بالشيخ).

ثالثًا: وليتضح ذلك؛ فإني لم أذكر هذا الانزعاج -الذي يزعمه- في جميع ردودي المعلنة، ولم أذكر ذلك في رسائلي الخاصة للمردود عليهم، لأنه من المعلوم بداهة في المنهج السلفي؛ أن الرد علىٰ المخالف أو المخطئ بتسميته لا ضير فيه، بل قد يكون في بعض الأحيان واجبًا، فكيف يتصور أن أخرم هذا الأصل، فأنزعج من ذكر اسمي، ولي أسوة في رسول الله ﷺ، والأنبياء قبله، والعلماء من السلف الصالح إلىٰ وقتنا هذا؛ في ذكرهم للأسماء.

ولكنه الهوىٰ الذي يعمي ويصم، والكبر وبطر الحق.

❁❁❁

١٥- زعمه أنه بمجرد أن ذُكر اسمي؛ انتفضت لأدافع عن نفسي باستماتة[1]:

هذه كذبة، ممزوجة بسوء الأدب والإجمال.

أما سوء الأدب؛ فظاهر لا يحتاج إلىٰ بيان، وقد تكرر منه كثيرًا.

وأما الإجمال؛ فقوله: (بمجرد ذكر اسمك)، ولم يبين هل يقصد نفسه أو يقصد صاحب حساب الصواعق؟

وقد قال السلف: إذا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، فأجيب علىٰ الاحتمالين، ليظهر كذبه وتحامله:

الاحتمال الأول: إن كان يقصد نفسه؛ فإن أول كلامه عني كان بتغريدة تاريخها: ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٢، أي قبل ثمانية أشهر، ثم غرد عني بتاريخ: ٨/ ٥/ ٢٠٢٣.

وردي علىٰ المبرقع -وفي ضمنه الرد علىٰ تغريدته الثانية- كان بتاريخ: ٣/ ٦/ ٢٠٢٣ أي بعد تغريدته الثانية بخمسة وعشرين يومًا، وبعد الأولىٰ بثمانية أشهر.

لكن هو لم يصبر إلا سويعات؛ فقد غرَّد عني بعد **ثماني عشرة ساعة** من الرد الأول: (إزهاق أباطيل الحدادي المبرقع)، وأعاد -أيضًا- تغريدات

(١) وذلك في قوله السيء: (**ختامًا: الملاحظ أنه بمجرد ذكر اسمك حصت حيصة الحمر وانتفضت!**).

المبرقع، وردَّ بعد **ثلاث عشرة ساعة** من الرد الثاني: (بطر الحق عند الحدادي المبرقع).

الاحتمال الثاني: إن كان يقصد المبرقع، فبيْن كلامه عني الأول وانتشار رسالتي الخاصة له وردي عليه: سنتان وأربعة أشهر.

ثم يأتي ويزعم -مجازفًا كعادته- أنه بمجرد ذكر اسمي؛ قمتُ لأدافع عن نفسي!! فهل هو -حقيقة- يعي ما يقول؟!! أم أنه ينطبق عليه المثل السائر: (رمتني بدائها وانسلَّت).

❁❁❁

١٦- زعمه أنه لم يرَ الدفاع المستميت عن عالم مِن قبل، ولا عن الشيخ ربيع[١]:

أولًا: عجيب أمره! يبادرك بالطعن فيك بالباطل، فإذا رددتَ باطله بالحق، وانقطعتْ حجته؛ لجأ إلىٰ حيلة العاجز، وأنكر عليك دفاعك عن نفسك بأمر خارجي، والله عز وجل قال: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٤٢﴾﴾، فهل الآية علقت الانتصار للنفس بعد ظلمها بأمر آخر؟!

ثانيًا: لو كان صادقًا لهان الخطب، بل يزعم بأنني لم أدافع عن العلماء ويتترس خلف: ولم أر (شخصيًّا).

فإذا (شخصُه) لم يرَ دفاعي عن العلماء؛ فلا يعني أنه غير موجود، والناس لا يهتمون بـ (شخصه)، وإنما يهتمون بتشخيصه[٢].

---

(١) وذلك بقوله: (**ولم أر (شخصيًّا) هذا الدفاع المستميت منك علىٰ عالم من قبل! ولا حتىٰ الإمام ربيع السنة -حفظه الله وأطال عمره علىٰ طاعته-، إلا علىٰ نفسك التي بين جنبيك**).

(٢) نظمتُ قصيدة في الدفاع عن أعلم الناس في هذه الأمة بعد النبي ﷺ، الصديق الأكبر رضي الله عنه، وهي أرجىٰ قصيدة لي، بعنوان: (**الانتصار لأبي بكر الصديق رضي الله عنه**).
ونظمت قصيدة بعنوان: (**رحمَ الإله إمامنا الألباني**)؛ دفاعًا عن العلامة الألباني -رحمه الله- لمَّا اتهمه مُعد برنامجٍ في قناة الإخبارية السعودية أنه مُنظِّر لإحدىٰ الجماعات المنحرفة.
وكتبت بحثًا بعنوان: (**نقض ما نسب إلىٰ اللجنة الدائمة في الصلاة بالتباعد**)؛ دافعت فيه عن اللجنة، ونقضتُ ما اتهمها الشيخ فركوس بها.
=

ثالثًا: يتكلم عن الدفاع عن العلماء؛ وهو ينهش لحوم بعضهم في صفحته على (تويتر)، ويعيد التغريد لغيره من الناهشين، وقد تقدم ذكر أنموذج من نهشاته[١].

ويتكلم عن الدفاع عن العلماء؛ وهو يثير النعرات بالترويج لأفكار خبيثة؛ مثل: سلسة (الجهوية في الردود العلمية)، وينشر أن سبب الردود على الشيخ فركوس هو أن مطلعه الغرب، وليس من الشرق، في تحريش مكشوف على الملإ، وكنتُ نقلتُ أنموذجًا من تغريداته في (القراءة) من غير ذكر اسمه.

وقال في التغريدة السيئة السابقة التي تنزف شرًّا: (أتدري مَن فتح الطريق ومهدها لجمعة ولزهر وأيت علجت وجرأهم على تبديع الشيخ محمد علي فركوس؟! **إنهم مشايخ الوجهة الشرقية،** وعلى رأسهم سليمان الرحيلي)، ثم نزل عليه الورع البارد فقال: (عفا الله عنا وعنهم).

فمتى كان من هذا حاله، قاطعُ طريق، متعالمٌ مغرور، متلاعب بأبسط قواعد العلم، والذي أعيته سبُله، فأراد أن يتسلق عبر (تويتر)، طعَّان في العلماء؛ متى كان أهلا لأن يَطلب من غيره الدفاع عن العلماء؟!!

رابعًا: ليدلل على باطله أتى بمثال -ويا ليته بحثَ عن غيره-، فيزعم أني لم أدافع عن الشيخ ربيع، مع أني ذكرت أنموذجًا من دفاعي عنه في المقال نفسه الذي يرد عليَّ فيه: (بطر الحق عند الحدادي المبرقع)، في ص ١٩، ففيه ذكر القصة التي دافعت فيها عن الشيخ ربيع بين يدي شيخنا ابن عقيل، رحمه الله.

وقد ذكرتُ في المقال -أيضًا- أنني راجعت ثلثي فتاوى الشيخ ربيع التي طُبعت في مجلدين، وراجعت كتاب (الانتصار لكتاب العزيز الجبار).

❁❁❁

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ونظمتُ قصيدة في الدفاع عن اللجنة الدائمة، بعنوان: (**نظم الثناء على اللجنة الدائمة للإفتاء**).

ثم أخيرًا، كتبتُ بحثًا بعنوان: (**فتح المنان في الذب عن اللجنة الدائمة والشيخ الرحيلي سليمان**).

(١) انظر ص ٤.